

Distr.
GENERALCRC/C/46
18 December 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

اتفاقية حقوق الطفل



لجنة حقوق الطفل

تقرير عن الدورة العاشرة

(جنيف، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر - ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥)

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>		<u>الفصل</u>
٣	١٥ - ١ المسائل التنظيمية ومسائل أخرى	أولا -
٣	٢ - ١ ألف - الدول الأطراف في الاتفاقية	
٣	٣ باء - افتتاح الدورة ومدتها	
٣	٨ - ٤ جيم - العضوية والحضور	
٤	٩ دال - جدول الأعمال	
٥	١٣ - ١٠ هاء - الفريق العامل السابق للدورة	
٦	١٤ واو - تنظيم العمل	
٦	١٥ زاي - الاجتماعات العادية المقبلة	
		التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة	ثانيا -
٦	١٨٥ - ١٦ ٤ من الاتفاقية	
٦	١٨ - ١٦ تقديم التقارير	ألف -
٧	٢٤ - ١٩ النظر في التقارير	باء -

المحتويات (تابع)

الصفحة	المقررات	الفصل
٧	٤٦ - ٢٥	١ - الملاحظات الختامية: إيطاليا
١١	٧٨ - ٤٧	٢ - الملاحظات الختامية: أوكرانيا
١٥	١١٤ - ٧٩	٣ - الملاحظات الختامية: ألمانيا
٢٠	١٤٤ - ١١٥	٤ - الملاحظات الختامية: السنغال
٢٤	١٧١ - ١٤٥	٥ - الملاحظات الختامية: البرتغال
٢٧	١٨٥ - ١٧٢	٦ - الملاحظات الختامية: الكرسي الرسولي
٢٩	٢٤١ - ١٨٦	ثالثا - استعراض عام لأنشطة اللجنة الأخرى
٢٩	١٩٤ - ١٨٦	ألف - اجتماع غير سمي
٣١	٢٠٢ - ١٩٥	باء - استعراض التطورات ذات الصلة بعمل اللجنة
٣٣	٢٣٨ - ٢٠٣	جيم - مناقشة عامة لموضوع إقامة العدل للأحداث
٣٩	٢٣٩	دال - اليوم المقبل للمناقشة العامة
٣٩	٢٤١ - ٢٤٠	هاء - مبادئ توجيهية بشأن التقارير الدورية
٣٩	٢٤٢	رابعا - مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية عشرة
٤٠	٢٤٣	خامسا - اعتماد التقرير

المرفقات

٤١	قائمة بالدول التي صدقت على اتفاقية حقوق الطفل أو انضمت إليها حتى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥	الأول -
٤٩	عضوية لجنة حقوق الطفل	الثاني -
٥٠	حالة تقديم التقارير من الدول الأطراف بموجب المادة ٤٤ من اتفاقية حقوق الطفل حتى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥	الثالث -
٥٩	قائمة بالتقارير الأولية التي نظرت فيها اللجنة حتى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥	الرابع -
٦٢	قائمة مؤقتة بالتقارير الأولية المقرر النظر فيها في دورتي اللجنة الحادية عشرة والثانية عشرة	الخامس -
٦٣	مناقشة عامة بشأن إقامة العدل للأحداث ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥: قائمة بالوثائق المقدمة	السادس -
٦٦	قائمة بالوثائق الصادرة للدورة العاشرة للجنة	السابع -

أولا - المسائل التنظيمية ومسائل أخرى

ألف - الدول الأطراف في الاتفاقية

- ١ - حتى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، أي تاريخ اختتام الدورة العاشرة للجنة حقوق الطفل، كان عدد الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل قد بلغ ١٨٠ دولة وأودعت دولة أخرى صك انضمامها إلى الاتفاقية في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وكانت الجمعية العامة قد اعتمدت الاتفاقية في القرار ٢٥/٤٤ المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ وفتحت باب التوقيع والتصديق عليها أو الانضمام إليها في نيويورك في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠. وبدأ نفاذ الاتفاقية في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، وفقا لأحكام المادة ٤٩ منها. ويتضمن المرفق الأول بهذا التقرير قائمة بالدول التي وقعت أو صدقت على الاتفاقية أو انضمت إليها.
- ٢ - وتحتوي الوثيقة CRC/C/2/Rev.4 على نصوص الاعلانات أو التحفظات أو الاعتراضات التي قدمتها الدول الأطراف فيما يتعلق بالاتفاقية.

باء - افتتاح الدورة ومدتها

- ٣ - عقدت لجنة حقوق الطفل دورتها العاشرة في مكتب الأمم المتحدة بجنيف في الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وعقدت اللجنة ٢٦ جلسة (الجلسات من ٢٣٤ إلى ٢٥٩)، ويرد في المحاضر الموجزة ذات الصلة سرد لمداوالات اللجنة في دورتها العاشرة (CRC/C/SR.234-245, 247-256 and 259). وفي افتتاح الدورة ألقى الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان، بيانا أمام اللجنة، أحاطها فيه علما بما حدث مؤخرا، من تطورات ذات صلة بحماية وتعزيز حقوق الطفل في منظومة الأمم المتحدة.

جيم - العضوية والحضور

- ٤ - حضر الدورة العاشرة جميع أعضاء اللجنة. وترد في المرفق الثاني بهذا التقرير قائمة بأسماء الأعضاء، مع بيان مدة عضويتهم.
- ٥ - وكان لهيئتي الأمم المتحدة التاليتين تمثيل أيضا في الدورة: منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.
- ٦ - وكان للوكالات المتخصصة التالية تمثيل أيضا في الدورة: منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الصحة العالمية.
- ٧ - وحضر الدورة أيضا ممثل عن مؤتمر لاهاي المعني بالقانون الدولي الخاص.
- ٨ - وحضر الدورة أيضا ممثلون عن المنظمات غير الحكومية التالية:

الفئة الأولى

الحركة الدولية لتقديم المساعدة التقنية المباشرة للعالم الرابع، التحالف الدولي لإنقاذ الطفولة، منظمة زونتا الدولية.

الفئة الثانية

مؤسسة "كاريتاس" الدولية، الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال، لجنة الأصدقاء العالمية للتشاور (الكويكرز)، لجنة البلدان الأفريقية المعنية بالممارسات التقليدية التي تؤثر في صحة المرأة والطفل، الاتحاد الدولي لإلغاء الرق، المكتب الكاثوليكي الدولي لرعاية الطفولة، الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، الاتحاد الدولي للمشتغلات بالمهن القانونية، الاتحاد الدولي لأرض الإنسان، الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، الاتحاد العالمي للنساء الميثوديات.

القائمة

المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب.

منظمات أخرى

منظمة العهد العالمية، منظمة "إينرويل" الدولية، مكتب رادّا بارنن، مجموعة المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الطفل، مؤسسة "عالم واحد"، Verein Zur Förderung Der Psychologischen Menschenkenntnis، رابطة النساء العائشات تحت ظلّ القانون الاسلامي.

دال - جدول الأعمال

٩ - اعتمدت اللجنة في جلستها ٢٣٤ المعقودة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، جدول الأعمال التالي:

- ١- إقرار جدول الأعمال
- ٢- المسائل التنظيمية ومسائل أخرى
- ٣- تقديم تقارير الدول الأطراف وفقا للمادة ٤٤ من الاتفاقية
- ٤- النظر في تقارير الدول الأطراف
- ٥- استعراض التطورات ذات الصلة بعمل اللجنة
- ٦- مناقشة عامة عن "إقامة العدل للأحداث"

- ٧- التعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، والوكالات المتخصصة، وغيرها من الهيئات المختصة
- ٨- أساليب عمل اللجنة
- ٩- اجتماعات اللجنة المقبلة
- ١٠- مسائل أخرى.

هـ - الفريق العامل السابق للدورة

١٠ - عملاً بمقرر اللجنة في دورتها الأولى، اجتمع فريق عامل سابق للدورة في جنيف في الفترة من ١٢ إلى ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وشارك في الفريق العامل جميع أعضاء اللجنة. وشارك أيضاً في جلسات الفريق العامل ممثلون عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية واليونسكو. وحضر الدورة أيضاً ممثل مجموعة المنظمات غير الحكومية المعنية باتفاقية حقوق الطفل، بالإضافة إلى ممثلين عن منظمات غير حكومية مختلفة.

١١ - والهدف من الفريق العامل السابق للدورة هو تيسير عمل اللجنة بمقتضى المادتين ٤٤ و ٤٥ من الاتفاقية، وذلك اساساً باستعراضه لتقارير الدول الأطراف وتحديده سلفاً للمسائل الرئيسية التي سيتعين مناقشتها مع ممثلي الدول المقدمة للتقارير. كما أنه يتيح فرصة للنظر في المسائل المتعلقة بالمساعدة التقنية والتعاون الدولي.

١٢ - وقد عقد الفريق العامل السابق للدورة سبع جلسات، بحث خلالها قوائم المسائل التي عرضها عليه أعضاء اللجنة فيما يتعلق بالتقارير الأولية للبلدان الخمسة التالية: ألمانيا وإيطاليا والبرتغال والسنغال وأوكرانيا. وأحيلت قوائم المسائل إلى البعثات الدائمة للدول المعنية مشفوعة بمذكرة تنص، ضمن جملة أمور، على ما يلي:

"تود اللجنة أن تتلقى، قبل ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٥ إن أمكن، ردوداً كتابية على المسائل المثارة في القائمة. وليس المقصود من هذه القائمة أن تكون جامعة مانعة وينبغي ألا تفسر على أنها تحد أو تحكم مسبقاً بأي صورة أخرى على نوع ونطاق الأسئلة التي قد يرغب أعضاء اللجنة في طرحها. بيد أن الفريق العامل يعتقد أن مما يُسهل الحوار البناء الذي تود اللجنة إقامته مع ممثلي الدول المقدمة للتقارير أن تكون القائمة والردود الكتابية عليها متاحة قبل انعقاد دورة اللجنة".

١٣ - وبناءً على المقرر الذي اتخذ في الفريق العامل السابق للدورة الخامسة للجنة، أجرى الفريق العامل اتصالات غير رسمية مع البعثات الدائمة للدول التي من المقرر النظر في تقاريرها في الدورة القادمة، بغية اطلاعها على الاجراء الذي تتبعه اللجنة للنظر في التقارير وإيضاح أهداف الحوار مع ممثلي الدول الأطراف.

واو - تنظيم العمل

١٤ - نظرت اللجنة في تنظيم العمل في جلستها ٢٣٤ المعقودة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وكان معروضا على اللجنة مشروع برنامج العمل للدورة العاشرة، الذي أعده الأمين العام بالتشاور مع رئيسة اللجنة، وتقرير اللجنة عن دورتها التاسعة (CRC/C/43).

زاي - الاجتماعات العادية المقبلة

١٥ - أشارت اللجنة إلى أن دورتها الحادية عشرة ستعقد في الفترة من ٨ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وأن فريقها العامل السابق للدورة سيجتمع في الفترة من ٢٩ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير ١٩٩٦.

ثانيا - التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ٤٤ من الاتفاقية

ألف - تقديم التقارير

١٦ - عرّضت على اللجنة فيما يتعلق بهذا البند الوثائق التالية: (أ) مذكرات من الأمين العام عن التقارير الأولية المقرر أن تقدمها الدول الأطراف في عام ١٩٩٢ (CRC/C/3)، وعام ١٩٩٣ (CRC/C/8/Rev.3)، وعام ١٩٩٤ (CRC/C/11/Rev.3)، وعام ١٩٩٥ (CRC/C/28) وعام ١٩٩٦ (CRC/C/41)؛ (ب) مذكرة من الأمين العام عن الدول الأطراف في الاتفاقية وحالة تقديم التقارير (CRC/C/44)؛ (ج) مذكرة من الأمين العام بشأن متابعة النظر في التقارير الأولية للدول الأطراف في الاتفاقية (CRC/C/27/Rev.3)؛ (د) مذكرة من الأمين العام بشأن المجالات التي تم فيها تعيين الحاجة إلى مشورة فنية وخدمات استشارية في ضوء الملاحظات التي اعتمدها اللجنة (CRC/C/40/Rev.1). وأحاطت اللجنة علما بأنه، بالإضافة إلى التقارير الستة التي من المقرر أن تنظر فيها في دورتها الحالية (انظر الفقرات من ١٩ إلى ٢٤ أدناه) والتقارير التي كانت قد وردت قبل انعقاد الدورة التاسعة للجنة (انظر CRC/C/43، الفقرة ١٨)، تلقى الأمين العام التقارير الأولية من: اثيوبيا (CRC/C/8/Add.27)، أذربيجان (CRC/C/11/Add.8)، أوروغواي (CRC/C/3/Add.37)، بلغاريا (CRC/C/8/Add.29)، بنغلاديش (CRC/C/3/Add.38)، بنما (CRC/C/8/Add.28)، الجزائر (CRC/C/28/Add.4)، الجمهورية العربية السورية (CRC/C/28/Add.2)، كوبا (CRC/C/8/Add.30)، المغرب (CRC/C/28/Add.1)، موريشيوس (CRC/C/3/Add.36)، ميانمار (CRC/C/8/Add.9)، نيجيريا (CRC/C/8/Add.26)، نيوزيلندا (CRC/C/28/Add.3)، ويتضمن المرفق الثالث بهذا التقرير عرضاً لحالة تقديم تقارير الدول الأطراف بموجب المادة ٤٤ من الاتفاقية.

١٧ - أما المرفقان الرابع والخامس بهذا التقرير فيتضمنان قائمة بالتقارير الأولية التي نظرت فيها اللجنة، حتى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وقائمة مؤقتة بالتقارير الأولية المقرر النظر فيها في الدورتين الحادية عشرة والثانية عشرة للجنة.

١٨ - وفي رسالة مؤرخة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وموجهة إلى الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، أوضح الممثل الدائم لتونس لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف، أنه وفقا لروح التوصيات التي أبدتها اللجنة في حوارها مع حكومة تونس أثناء النظر في التقرير الأولي لتونس، في الدورة التاسعة للجنة، عمدت حكومة تونس مؤخرا إلى اتخاذ سلسلة من التدابير لتعزيز تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

باء - النظر في التقارير

١٩ - بحثت اللجنة، في دورتها العاشرة، التقارير الأولية المقدمة من ست دول أطراف بموجب المادة ٤٤ من الاتفاقية. وخصصت ١٩ جلسة من جلساتها البالغ عددها ٢٦ جلسة للنظر في التقارير (انظر (CRC/C/SR.235-245, 247-252, 255 and 256).

٢٠ - وعُرضت على اللجنة في دورتها العاشرة، التقارير التالية وهي المذكورة وفقا للترتيب الذي وردت به إلى الأمين العام: الكرسي الرسولي (CRC/C/3/Add.27) وأوكرانيا (CRC/C/8/Add.10/Rev.1) والبرتغال (CRC/C/3/Add.30) وألمانيا (CRC/C/11/Add.5) والسنغال (CRC/C/3/Add.31) وإيطاليا (CRC/C/8/Add.18).

٢١ - وعملا بالمادة ٦٨ من النظام الداخلي المؤقت للجنة، وجهت الدعوة إلى ممثلي جميع الدول المقدمة للتقارير لحضور جلسات اللجنة التي يجري أثناءها النظر في تقاريرها.

٢٢ - وقامت جميع الدول الأطراف التي نظرت اللجنة في تقاريرها بإيفاد ممثلين للمشاركة في دراسة تقاريرها.

٢٣ - وتتضمن الفروع التالية التي تتناول البلدان بلدا بعد بلد، حسب الترتيب الذي اتبعته اللجنة في دراستها للتقارير، الملاحظات الختامية التي تبين النقاط الرئيسية للمناقشة وتشير، حسب الاقتضاء، إلى المسائل التي قد تتطلب متابعة محددة.

٢٤ - وترد معلومات أكثر تفصيلا في التقارير المقدمة من الدول الأطراف وفي المحاضر الموجزة لجلسات اللجنة ذات الصلة.

١ - الملاحظات الختامية: إيطاليا

٢٥ - نظرت اللجنة في التقرير الأوّلي لإيطاليا (CRC/C/8/Add.18) في جلساتها من ٢٣٥ إلى ٢٣٨ (CRC/C/SR.235-238)، المعقودة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، واعتمدت* الملاحظات الختامية التالية:

* في الجلسة ٢٥٩ المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

ألف - مقدمة

٢٦ - تعرب اللجنة عن تقديرها للدولة الطرف على دخولها بواسطة وفد رفيع المستوى و متعدد التخصصات، في حوار صريح ومثمر مع اللجنة. وترحب اللجنة بالمعلومات المكتوبة المقدّمة من وفد إيطاليا رداً على الأسئلة الواردة في قائمة المسائل (CRC/C.10/WP.2)، فضلاً عن البيانات الإحصائية التي قدمها الوفد أثناء المناقشة. وفي حين أن اللجنة تحيط علماً مع الارتياح بأن هذه المعلومات التكميلية أتاحت لها الدخول في حوار بناء مع الدولة الطرف، فإن اللجنة تأسف لأن المبادئ التوجيهية التي وضعتها اللجنة لإعداد تقارير الدول الأطراف، لم تتبّعها الحكومة، وأن هناك عدداً من المسائل المطروحة في قائمة المسائل المكتوبة، تركتها الحكومة بدون إجابة عليه.

باء - الجوانب الإيجابية

٢٧ - ترحب اللجنة بالتدابير التشريعية والإدارية التي اتخذتها حكومة إيطاليا، منذ نفاذ الاتفاقية في عام ١٩٩١، من أجل تعزيز وحماية حقوق الطفل. وتقدر اللجنة أن الاتفاقية ذاتية التنفيذ في إيطاليا، وأنها بهذه الصفة يمكن، بل أمكن في الواقع، تطبيقها مباشرة من قبل المحاكم الإيطالية، وأن إيطاليا تطبق مبدأ أولية معايير حقوق الإنسان الدولية فوق التشريعات الوطنية في حالة تضارب القانون معها. وترحب اللجنة أيضاً بالخطوات التمهيدية المتخذة نظراً للتصديق على اتفاقية لاهاي لعام ١٩٩٣ بشأن حماية الأطفال والتعاون في مجال التبني على المستوى الدولي.

٢٨ - وترحب اللجنة بإنشاء مختلف المؤسسات والآليات المعنية بحماية ورصد حقوق الطفل في إيطاليا، ومن بينها على الخصوص، اللجنة الخاصة المعنية بقضايا الطفل التي أنشئت داخل البرلمان، وإدارة الشؤون العائلية والاجتماعية داخل مكتب رئيس الوزراء، والمركز الوطني لحماية الأطفال المعهود إليه بجمع البيانات المتعلقة بالأطفال، والمرصد الوطني المعني بمشاكل الأحداث، الذي يقوم بتحليل البيانات التي جمعها المركز الوطني، وبإعداد تقارير سنوية ترفع إلى البرلمان.

٢٩ - وتلاحظ اللجنة بارتياح التقدم المحرز في مجال صحة ورفاهية الطفل، بما في ذلك خاصة النقصان الملحوظ في معدل وفيات ما حول الولادة.

جيم - دواعي القلق الرئيسية

٣٠ - تشعر اللجنة بالقلق إزاء عدم وجود آلية شاملة متكاملة لرصد الأنشطة الهادفة إلى تعزيز وحماية حقوق الطفل. وتشدد على أن التنسيق بين مختلف الهيئات الحكومية الضالعة في الأمر، وكذلك التنسيق بين المستويات الثلاثة الوطني والإقليمي والبلدي، تنسيق غير كاف وهناك حاجة إلى شبكة شاملة لجمع البيانات تغطي جميع مجالات الاتفاقية، وتأخذ في الاعتبار جميع مجموعات الأطفال داخل إيطاليا، وذلك أمر ضروري لتنفيذ البرامج المستهدفة بشأن حقوق الطفل، ولتقييم فعالية التدابير التشريعية والإدارية.

٣١- كما تشعر اللجنة بالقلق إزاء عدم كفاية التدابير المتخذة لضمان أن تكون مبادئ وأحكام الاتفاقية معروفة على نطاق واسع بين الأطفال والكبار على السواء، ولضمان إتاحة التدريب الكافي بشأن هذه المبادئ والأحكام لمختلف الفئات المهنية المعنية بالأطفال.

٣٢- وفيما يتعلق بتنفيذ المادة ٤ من الاتفاقية، تشعر اللجنة بالقلق إزاء عدم كفاية التدابير المتخذة لضمان تنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى أقصى حد ممكن بالموارد المتاحة. ويبدو للجنة أن هناك نقصاً في الإنفاق المخصص للقطاع الاجتماعي سواء داخل الدولة الطرف أو داخل سياق المساعدة الإنمائية الدولية. كما تشعر اللجنة بالقلق إزاء الفتور في المشاركة المدنية من المواطنين في المسائل المتعلقة بالأطفال.

٣٣- واللجنة قلقة لأن المبادئ الأساسية للاتفاقية، أي موادها ٢ و٣ و١٢ لم تكن مبيّنة على الدوام بما يكفي في التشريعات الوطنية ووضع السياسة.

٣٤- واللجنة قلقة أيضاً إزاء الفوارق الاقتصادية والاجتماعية الثابتة والتي لا يستهان بها، بين الأجزاء الشمالية والجنوبية من إيطاليا، مما له أثر سلبي على حالة الأطفال.

٣٥- وفيما يتعلق بالمادة ٢ من الاتفاقية بشأن عدم التمييز، تعرب اللجنة عن قلقها إزاء عدم اتخاذ التدابير الكافية لتقييم وتلبية احتياجات الأطفال من المجموعات والفئات الضعيفة والمحرومة، مثل الأطفال من الأسر الفقيرة، ومن الأسر الوحيدة الوالد، والأطفال من أصل أجنبي أو رومي، والأطفال المولودين خارج رباط الزواج. فاللجنة قلقة لأن الأطفال المنتمين إلى هذه الفئات المحرومة يبدو على الأرجح أن يكونوا موصومين في المفهوم العام، ومنقطعين عن الدراسة، ومستخدمين في أعمال سرية أو حتى أنشطة غير مشروعة، بما في ذلك استخدامهم كأدوات في الأنشطة الإجرامية المنظمة.

٣٦- ويقلق اللجنة وجود حالات استغلال الأطفال، بما في ذلك الاستغلال البدني والجنسي، وحالات العنف داخل الأسرة، ونقص الحماية المكفولة بقانون العقوبات في هذا الصدد، وكذلك عدم كفاية التدابير اللازمة للشفاء النفسي - الاجتماعي للأطفال ضحايا هذه الأنواع من الاستغلال وسوء المعاملة.

دال - الاقتراحات والتوصيات

٣٧- توصي اللجنة بإنشاء آلية وطنية دائمة لأغراض تنسيق ورصد تنفيذ الاتفاقية، خصوصاً بين الإدارات الحكومية وبين السلطات المركزية والإقليمية والبلدية المحلية. وتقتراح أيضاً أن تنظر الحكومة في ضمان تعاون أوثق وأنشط مع المنظمات غير الحكومية العاملة لصالح حقوق الطفل. فمثل هذه التدابير من شأنها أن تسهم في تعزيز حوار مستمر مع المجتمع المدني، والضحص الدقيق من الجماهير للإجراءات الحكومية في مجال تعزيز وحماية حقوق الطفل.

٣٨- وتوصي اللجنة باتباع نهج منظم في جمع البيانات المتعلقة بالأطفال، والبحوث بشأن المسائل المتعلقة بالأطفال، بما في ذلك التغيرات في كيان الأسرة، بغية ضمان وضع سياسة سليمة في مجال حقوق الأطفال.

٣٩- وتود اللجنة أن تشجع الدولة الطرف على الاستمرار في اتباع نهج منظم في توسيع دائرة نشر المعرفة بمبادئ وأحكام الاتفاقية بين الأطفال والكبار على السواء، وبذا تزيد الوعي العام والمشاركة المدنية في تعزيز حقوق الأطفال. وبدافع من الروح التي يملئها عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، تشجع اللجنة الحكومة أيضا على النظر في ادخال تدريس حقوق الطفل في المناهج المدرسية. وينبغي بالمثل إدراج تدريب بشأن الاتفاقية في المناهج التدريبية للمهنيين العاملين في مجال حقوق الأطفال، بما في ذلك المعلمون، والعاملون في مجال الخدمة الاجتماعية، والمسؤولون عن إنفاذ القوانين، وموظفو القضاء، وموظفو الفرق الإيطالية من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

٤٠- وينبغي أن تتابع الدولة الطرف جهودها بغية التعبير التام في تشريعاتها وممارساتها، عن أحكام ومبادئ الاتفاقية، ولا سيما مبادئ عدم التمييز، ومصالح الطفل الفضلى، وحق الطفل في التعبير بحرية عن آرائه/أو آرائها. وتوصي اللجنة في هذا الصدد بتعديل التشريعات الحالية بحيث تكفل الضمان التام للمساواة في المعاملة بين الأطفال المولودين داخل وخارج رباط الزواج.

٤١- كما ينبغي اتخاذ مزيد من الاجراءات لمنع ارتفاع في النزعات والميول التمييزية نحو الأطفال الضعفاء، مثل الأطفال العائشين في الفقر، والأطفال من الإقليم الجنوبي، والأطفال الروميين والأجانب. وينبغي أن تنظر الحكومة في اتخاذ موقف أكثر فعالية، وانتهاج سياسة متماسكة فيما يتعلق بمعاملة هؤلاء الأطفال، وتهيئة بيئة مواتية لاندماجهم إلى أكمل حد ممكن في المجتمع الإيطالي. وينبغي أن تتاح تدابير وافية للوادية المسؤولة، ولدعم الأسر المعوزة من أجل مساعدتها في مسؤوليات تربية أطفالها في ضوء المادتين ١٨ و ٢٧ من الاتفاقية، وبذا يمكن الحد من تشتيت شمل الأسرة، والإقلال من أعداد الأطفال المودعين في المؤسسات، واقتصار اللجوء إلى الإيداع في المؤسسات على إجراء كملجأ أخير.

٤٢- وتشجع اللجنة حكومة إيطاليا على توجيه اهتمام خاص نحو التنفيذ التام للمادة ٤ من الاتفاقية في ضوء المبادئ العامة لهذه الاتفاقية، ولا سيما مصالح الطفل الفضلى. وتشدد اللجنة أيضا على ضرورة توزيع حكيم للموارد على المستويات المركزي والإقليمي والبلدي المحلي، بغية التغلب على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية القائمة، وعلى توجيه اهتمام خاص نحو أشد الفئات حرمانا في المجتمع، بما في ذلك الأسر الوحيدة العائل.

٤٣- ويقترح أيضا أن تستعمل الدولة الطرف مبادئ الاتفاقية كإطار لتعزيز المساعدة الإنمائية الدولية من أجل تقييم إمكانية زيادة التركيز على الأولويات الاجتماعية للأطفال.

٤٤- وتقترح اللجنة أيضا أن يتبين في التشريعات الوطنية بوضوح منع وحظر التعذيب أو غيره من المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وكذلك حظر العقوبة الجسدية داخل الأسرة.

٤٥- وتوصي اللجنة باتخاذ تدابير تشمل مساعدة الأسر المحرومة من أجل منع استخدام الأطفال غير المشروع في القوة العاملة، ومنع جنوح الأحداث، واستخدام الأطفال كأدوات في الأنشطة الإجرامية. وفي هذا الصدد يقترح أيضا أن إجراء تعديل ملائم في محتويات المناهج المدرسية بحيث تشمل التعليم المهني، في ضوء المادة ٢٨ من الاتفاقية، ربما يسهم في الإقلال من معدل الانقطاع عن الدراسة، ويمنع دخول الأطفال في سوق العمالة غير المشروعة أو حتى إقحامهم في الأنشطة الإجرامية.

٤٦- وتوصي اللجنة بأن يجري، على أوسع نطاق ممكن داخل البلد، نشر محتويات التقرير الأولي والردود المكتوبة المقدمة من الدولة الطرف، والمحاضر الموجزة للنظر فيه والملاحظات الختامية المقدمة من اللجنة، وأن ترفع إلى البرلمان من أجل إجراء المزيد من المناقشة والمتابعة. وفي هذا الصدد تدعو اللجنة الدولة الطرف أيضا إلى موافاتها بالتقارير السنوية التي سيقدم المرصد الوطني المعني بمشاكل الأحداث بتقديمها إلى البرلمان، وتود أن تقترح أن على هذه التقارير السنوية وكذلك خطة العمل ذات الأهداف المحددة والإطار الزمني المعين للسنوات الخمس القادمة، أن تأخذ في الاعتبار مجالات الأولوية التي حددتها اللجنة حينما نظرت في التقرير الأولي لإيطاليا، وكما هي مبينة في المحاضر الموجزة ذات الصلة بهذا الموضوع.

٢ - الملاحظات الختامية: أوكرانيا

٤٧- نظرت اللجنة في التقرير الأولي لأوكرانيا (CRC/C/8/Add.10/Rev.1) في جلساتها ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ (CRC/C/SR.239-242) المعقودة في ٢ و ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، واعتمدت الملاحظات الختامية التالية:

ألف - مقدمة

٤٨- تعرب اللجنة عن تقديرها لحكومة أوكرانيا على تقديمها تقريرها الأولي وصراحتها وحوارها المثمر. ومما يشجع اللجنة النغمة الصريحة والتعاونية للمناقشة، التي لم يقتصر فيها ممثل الدولة الطرف على توضيح اتجاهات السياسة والبرامج فحسب، بل أوضح أيضا الصعوبات التي واجهتها أثناء تنفيذ الاتفاقية.

باء - الجوانب الإيجابية

٤٩- تحيط اللجنة علما بالاهتمام الموجه من الحكومة نحو حالة الأطفال في الفترة الحالية من التحول السياسي.

٥٠- وترحب اللجنة بإنشاء آليات لمعالجة قضايا الأطفال ومسألة حقوق الأطفال، وخاصة اللجنة البرلمانية المعنية بالرعاية الصحية، ورفاهة الأم والطفل، بإداراتها وأقسامها الإقليمية، واللجنة الرئاسية المعنية بشؤون النساء والأمومة والأطفال.

٥١- وتحيط اللجنة علما، مع التقدير، بالجهود الهامة التي تبذلها الحكومة في مجال إصلاح القانون، وخاصة تعديل الدستور بغية استيعاب حقوق الطفل، وعدة قوانين مثل قانون الأسرة وقانون العقوبات، بهدف تعزيز وحماية حقوق الأطفال.

* في الجلسة ٢٥٩ المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

٥٢- وترحب اللجنة أيضا باعتماد الحكومة عددا من البرامج الوطنية الهادفة الى التنفيذ الفعال لحقوق الأطفال في البلد، وإنشاء صندوق طوعي لدعم الأطفال تحت رعاية اللجنة البرلمانية المعنية بالرعاية الصحية ورعاية الأم والطفل.

جيم - العوامل والصعوبات التي تعوق تنفيذ الاتفاقية

٥٣- تحيط اللجنة علما بالصعوبات التي تواجه أوكرانيا في الفترة الحالية من التحول السياسي وفي مناخ التغيير الاجتماعي والأزمة الاقتصادية العميقة. كما تحيط اللجنة علما بالمشاكل المتعلقة بالاقتصاد الإنتقالي، وبأن حالة الكثير من الأطفال تدهورت على اثر الفقر المتفاقم والبطالة المتزايدة. وتدرك اللجنة أن الدولة الطرف تعاني من صعوبات كبرى في مواجهة العواقب السلبية لكارثة محطة "شيرنوبيل" النووية، وخاصة تأثيرها على البيئة وعلى الصحة البدنية والنفسية للسكان، ومن بينهم الأطفال.

دال - دواعي القلق الرئيسية

٥٤- تعرب اللجنة عن قلقها إزاء مسألة التوافق التام للتشريعات والتدابير والبرامج الوطنية مع أحكام ومبادئ الاتفاقية، وخاصة فيما يتعلق بمبادئ عدم التمييز (المادة ٢)، بما في ذلك ما يتعلق باختلاف سن الزواج بين البنات والأولاد، والمصالح الفضلى للطفل (المادة ٣)، وحق الطفل في التعبير عن رأيه/أو رأيها في جميع القرارات المؤثرة عليه/أو عليها (المادة ١٢). وتلاحظ اللجنة أيضا وجود تناقض في التشريعات بين السن المحددة لإكمال التعليم الإلزامي، وهي ١٥ سنة، والحد الأدنى لسن العمالة، وهو ١٦ سنة.

٥٥- واللجنة قلقة إزاء عدم كفاية المخصص في الميزانية المتاحة لتنفيذ حقوق الطفل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٥٦- واللجنة قلقة أيضا إزاء عدم كفاية الاهتمام الموجه نحو الحاجة إلى آلية تنسيق ورصد فعالة تكفل الجمع الانتظامي والوافي للبيانات والمؤشرات بشأن جميع المجالات التي تشملها الاتفاقية، وفيما يتعلق بجميع فئات الأطفال، بما في ذلك الأطفال في الأسر الوحيدة العائل، وأطفال الوالدين المطلقين، والأطفال المهجورين، والأطفال المودعين في المؤسسات. فهذه الآلية تمكن الحكومة من تحديد مجالات الاهتمام، وتساعد في تحديد الاستراتيجيات الكفيلة بمعالجتها.

٥٧- ومما يقلق اللجنة المعدل العالي لهجر الأطفال، وخاصة المواليد الجدد، وعدم وجود استراتيجية وافية لمساعدة الأسر الضعيفة. ويمكن أن يؤدي هذا الوضع إلى التبني غير المشروع بين البلدان أو غيره من أشكال تجارة وبيع الأطفال. وفي هذا السياق، يساور اللجنة القلق أيضا إزاء عدم وجود أي قانون يحظر تجارة وبيع الأطفال، أو يضمن حق الطفل في الاحتفاظ بهويته/أو هويتها.

٥٨- وتعرب اللجنة عن قلقها إزاء حالة الأطفال الصحية، وخاصة في أعقاب كارثة شيرنوبيل النووية، وتزايد معدل وفيات الأطفال، وما يبدو من إعطاء الأولوية للرعاية الصحية العلاجية بدلاً من الوقائية، وانخفاض عدد حالات الرضاعة الطبيعية. وارتفاع عدد حالات الإجهاض، وقصور الخدمات الصحية والتعليم وخدمات تنظيم الأسرة، والفارق بين النظم الصحية الحضرية والريفية.

٥٩- واللجنة قلقة إزاء عدم وجود برنامج للخدمات الاجتماعية في أوكرانيا. وبصفة خاصة، تعرب اللجنة عن قلقها إزاء حالة الإيداع في المؤسسات، ومعاملة وحماية الأطفال المعوقين. فبدائل الإيداع في المؤسسات ليست مأخوذة في الاعتبار بما يكفي، وليست هناك خدمات دعم كافية للوالدين القائمين برعاية طفلها المعوق.

٦٠- وتأسف اللجنة لعدم اتخاذ تدابير ملائمة وفعالة حتى الآن لمنع ومكافحة سوء معاملة الأطفال في المدارس أو في المؤسسات التي قد يودع فيها الأطفال. واللجنة قلقة أيضا إزاء وجود نطاق واسع لإساءة معاملة الأطفال والعنف داخل الأسرة، وعدم كفاية الحماية التي تكفلها في هذا الصدد التشريعات والخدمات الحالية. كما أن مشكلة الاستغلال الجنسي للأطفال تتطلب المزيد من الاهتمام.

٦١- ويقلق اللجنة عدم وجود استراتيجية وطنية للإعلام والنشر فيما يتعلق باتفاقية حقوق الطفل.

٦٢- ومما يقلق اللجنة أيضا الحالة الراهنة في مجال إقامة العدل للأحداث.

هـ٤- الاقتراحات والتوصيات

٦٣- تشجع اللجنة حكومة أوكرانيا على متابعة تعديل الإطار التشريعي لكي يعبر تماما عن الاتفاقية، ويضمن تحقيق حقوق الأطفال بالنسبة لجميع الأطفال الخاضعين لولايتها القضائية، والإمتثال التام لأحكام ومبادئ اتفاقية حقوق الطفل، وخاصة مبادئ عدم التمييز (المادة ٢)، ومصالح الطفل الفضلى (المادة ٣)، والحق في الحياة والبقاء والنمو (المادة ٦)، وحق الطفل في التعبير عن رأيه/أو رأيها في جميع القرارات المؤثرة عليه/أو عليها (المادة ١٢). وتقتترح اللجنة تعديل التشريعات المتعلقة بسن التعليم الإلزامي، وبالحد الأدنى لسن العمالة، ومساواة سن الزواج للبنات والأولاد.

٦٤- وتوصي اللجنة بأن تعمل الدولة الطرف على تعزيز التنسيق بين مختلف الآليات الحكومية الضالعة في مجال حقوق الأطفال، على المستويين الوطني والمحلي، بغية وضع سياسة شاملة بشأن الأطفال، وضمان تقييم فعال لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل في البلد. وينبغي تعزيز التعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية.

٦٥- كما توصي اللجنة بأن تقوم الدولة الطرف بجمع كافة المعلومات اللازمة عن حالة الأطفال في مختلف المجالات بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالأطفال المنتمين إلى أضعف الفئات.

٦٦- وتشجع اللجنة حكومة أوكرانيا على توجيه اهتمام خاص نحو التنفيذ الكامل للمادة ٤ من الاتفاقية، وضمان توزيع حكيم للموارد على المستويات المركزي والاقليمي والمحلي. وينبغي ضمان اعتمادات في الميزانية مخصصة لتنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أثناء فترة الانتقال إلى الاقتصاد السوقي، إلى أقصى حدود مواردها المتاحة، وفي ضوء مصالح الطفل الفضلى.

٦٧- وترى اللجنة أنه يلزم في ضوء الاتفاقية اتخاذ خطوات منهجية ومتواصلة لجعل أحكام ومبادئ الاتفاقية معروفة ومفهومة على نطاق واسع بين الكبار والأطفال على السواء. فينبغي أن تتاح اتفاقية حقوق الطفل بجميع اللغات التي تحدث بها الأقليات في أوكرانيا، وأن يتاح تدريب خاص لجميع الفئات المهنية

العاملة في مجال حقوق الطفل (مثل القضاة والمعلمين والعاملين في مجال الخدمة الاجتماعية والمسؤولين عن إنفاذ القوانين، وغيرهم). وفي ضوء عقد الأمم المتحدة للثقيف في مجال حقوق الإنسان، ينبغي توجيه اهتمام نحو ادراج الاتفاقية في المناهج المدرسية. وتشجع اللجنة الدولة الطرف على إيلاء المزيد من الاعتبار لإنشاء وحدة "أمين مظالم" للأطفال أو اية آلية دائمة ومستقلة معادلة معنية بالشكاوى والرصد. فمشاركة الأطفال أنفسهم في تعزيز حقوق الطفل لها أهمية عظيمة، وخاصة على مستوى المجتمع المحلي.

٦٨- وفي ضوء المادة ٢ من الاتفاقية، ينبغي اتخاذ تدابير لمنع ارتفاع في النزعات والتمويل التمييزية نحو الأطفال المنتمين إلى فئات الأقليات، والأطفال العائشين في المناطق الريفية، والأطفال الروميين، والأطفال المصابين بفيروس العوز المناعي البشري/الإيدز.

٦٩- وتود اللجنة أن ترى تركيز تشديد أقوى على أنشطة الرعاية الصحية الأولية، وخاصة في المناطق الريفية، تشمل إعداد برامج تثقيفية تغطي مسائل مثل تثقيف وتنظيم الأسرة والتثقيف الجنسي، ومزايا الرضاعة الطبيعية.

٧٠- وتشجع اللجنة الدعم الدولي لتدابير التصدي للعواقب السلبية الناجمة عن كارثة شيرنوبيل النووية، وخاصة في المجالات الاجتماعية والصحية والبيئية.

٧١- وترى اللجنة أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود في سبيل تطوير الوعي بأهمية دور الأسرة، وبمسؤولية الوالدين المتساوية. كما ينبغي اتخاذ المزيد من الخطوات لتعزيز نظام المساعدة المقدمة الى الوالدين كليهما في أداء مسؤوليات تربية أطفالهما.

٧٢- ونظرا لارتفاع معدل هجر الأطفال وحالات الإجهاد، توصي اللجنة بأن تنتهج الدولة الطرف استراتيجية وسياسة لمساعدة الأسر الضعيفة على إعالة أطفالها. وينبغي تقييم كفاية نظام الضمان الاجتماعي الحالي وبرامج تنظيم الأسرة. وتوصي اللجنة أيضا بتدريب العاملين في الخدمات الاجتماعية بهدف تعبئة وتعزيز المجتمعات المحلية.

٧٣- وتشجع اللجنة الدولة الطرف على معالجة وضع الأطفال في المؤسسات بغية تصور وإتاحة بدائل للرعاية في المؤسسات، وذلك مثلا من خلال التوجيه وتقديم المشورة، وبرامج الحضانة والتثقيف والتدريب المهني. وتوصي اللجنة أيضا بإنشاء آليات رصد فعالة لتحقيق حقوق الطفل المودع في مؤسسة.

٧٤- وفيما يتعلق ببيع وتجارة الأطفال، تشجع اللجنة الحكومة على فرض حظر واضح على هذا النشاط غير المشروع، وضمان التصديق التام على حق الطفل في الاحتفاظ بهويته/أو هويتها. وتوصي اللجنة أيضا بأن تنظر الدولة الطرف في التصديق على اتفاقية لاهاي بشأن حماية الأطفال والتعاون في مجال التبني على المستوى الدولي.

٧٥- وتقتراح اللجنة أيضا أن تتضمن التشريعات الوطنية تعبيرا عن الحظر الواضح للتعذيب أو غيره من المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وكذلك فرض حظر على العقوبة الجسدية في الأسرة. كما تقتراح اللجنة وضع إجراءات وآليات لرصد الشكاوى من سوء المعاملة والقسوة داخل أو خارج الأسرة.

وينبغي إعداد برامج خاصة لتشجيع التأهيل البدني والنفسي وإعادة الاندماج الاجتماعي للطفل الذي يقع ضحية أي شكل من أشكال الإهمال أو الإساءة أو الاستغلال أو سوء المعاملة، وأن يجري ذلك في بيئة تعزز صحة الطفل واحترامه لذاته وكرامته، في ضوء المادة ٣٩ من الاتفاقية.

٧٦- وتوصي اللجنة بأن تنظر الدولة الطرف في إمكانية نقل الإشراف على مجموعات العمل الإصلاحية للأحداث من وزارة الداخلية إلى هيئة قد تعتبرها الأنسب لضمان تعزيز وحماية حقوق الأطفال.

٧٧- وفي مجال إقامة العدل للأحداث، توصي اللجنة بأن يضع الإصلاح القانوني الجاري، في الاعتبار التام، إتفاقية حقوق الطفل، وخاصة المواد ٣٧ و ٣٩ و ٤٠، وأن تعتبر المعايير الدولية الأخرى ذات الصلة في هذا المجال، مثل قواعد بكين، وإرشادات الرياض، وقواعد الأمم المتحدة لحماية الأحداث المحرومين من حريتهم، بمثابة توجيه في هذا الإصلاح. وينبغي توجيه اهتمام خاص نحو منع جنوح الأحداث، وحماية حقوق الأطفال المحرومين من حريتهم، واحترام الحقوق الأساسية والضمانات القانونية في جميع جوانب نظام إقامة العدل للأحداث، وتمام استقلال ونزاهة قضاة الأحداث. كما ينبغي تنظيم برامج تدريب على المعايير الدولية ذات الصلة بهذا الموضوع لجميع المهنيين العاملين في نظام إقامة العدل للأحداث، وخاصة القضاة، والمسؤولين عن إنفاذ القوانين والأعمال الإصلاحية، والعاملين في مجال الخدمة الاجتماعية.

٧٨- وتشجع اللجنة الدولة الطرف على توسيع نطاق نشر تقريرها، والمحاضر الموجزة لمناقشة هذا التقرير داخل اللجنة، والملاحظات الختامية التي اعتمدها اللجنة على أثر نظرها في التقرير. وتود اللجنة أن تقترح عرض هذه الوثائق على البرلمان، ومتابعة الاقتراحات والتوصيات المتعلقة بالعمل الواردة فيها. كما تقترح اللجنة، في هذا الصدد، متابعة التعاون مع المنظمات غير الحكومية.

٣- الملاحظات الختامية: ألمانيا

٧٩- نظرت اللجنة في التقرير الأولي لألمانيا (CRC/C/11/Add.5)، في جلساتها ٢٤٣ إلى ٢٤٥ (CRC/C/SR.243-245)، المعقودة في ٦ و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، واعتمدت* الملاحظات الختامية التالية:

ألف - مقدمة

٨٠- تلاحظ اللجنة أن التقرير الذي أعدته الدولة الطرف قدّم تفسيراً وافياً للإطار التشريعي المتعلق بتنفيذ الاتفاقية. إلا أنه لم يتضمن معلومات كافية عن التنفيذ الفعلي لمبادئ وأحكام الاتفاقية في جميع أنحاء البلد. ولذلك، تعرب اللجنة عن تقديرها للنهج الصريح والناقد للذات الذي انتهجه الوفد في الرد على الأسئلة التي أثارها اللجنة، وللتوضيحات المتعلقة بالتدابير المتخذة والمنظورة حالياً لتنفيذ الاتفاقية. وترحب اللجنة بالمناقشة البناءة وتبادل الآراء مع الوفد.

* في الجلسة ٢٥٩ المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

باء - الجوانب الايجابية

- ٨١- ترحب اللجنة ببيان الوفد الذي أعرب فيه عن استعداد الدولة الطرف لإعادة النظر في إعلاناتها بشأن الاتفاقية، بغية احتمال سحب هذه الاعلانات.
- ٨٢- فترحب اللجنة بإعلان الدولة الطرف أن اشتراك الأطفال البالغين من العمر ١٥ سنة وما فوقها في نزاع مسلح، ليس متوافقاً مع المصالح الفضلى للطفل. وكذلك باستعداد الحكومة لتأييد صياغة بروتوكول اختياري للاتفاقية في هذا المجال. كما ترحب اللجنة ترحيباً حاراً بتأييد الدولة الطرف للدعوة الدولية الى فرض حظر على صناعة وتجارة الألغام البرية المضادة للأفراد.
- ٨٣- وتحيط اللجنة علماً، مع الارتياح، بأن هناك لجنة خبراء تم انشاؤها من أجل إعداد صورة شاملة لحالة الأطفال الواقعة في ألمانيا، وعكفت على عملها، بغية الاسهام في التقرير عن الأطفال والشباب المزمع تقديمه الى البرلمان (Bundestag) والمجلس الاستشاري (Bundsrat).
- ٨٤- وتعرب اللجنة عن تقديرها لتصميم الدولة الطرف على منع ومكافحة نزعات كره الأجانب وظواهر العنصرية. وتثني على الحكومة للجهود المكثفة المبذولة من أجل المشاركة والتعاون الفعال بين السلطات الاتحادية والاقليمية والمحلية في تنفيذ حملة قطرية شاملة لمنع ومكافحة هذه الظاهرة، ولتشجيع الانسجام العرقي والعنصري، وذلك في الإطار العام لحملة الشباب التي شنها مجلس أوروبا.
- ٨٥- كما تعرب اللجنة عن تقديرها لاستعداد الدولة الطرف لإجراء البحوث واتخاذ تدابير اضافية للكشف المبكر والعمل على منع العنف والاستغلال الجنسي داخل الأسرة. وبالمثل ترحب اللجنة باستعداد الدولة الطرف لتنظيم مبادرات لتثقيف وسائل الإعلام بشأن ضرورة حماية الأطفال من التأثيرات الضارة.
- ٨٦- وترحب اللجنة بالتدابير التي اتخذتها الحكومة تمهيداً لتصديق ألمانيا مستقبلاً على اتفاقية لاهاي بشأن حماية الأطفال والتعاون في مجال التبني على المستوى الدولي.
- ٨٧- وتقدر اللجنة جهود الدولة الطرف المبذولة في سبيل قبول أعداد كبيرة نسبياً من اللاجئين وملتمسي حق اللجوء، وخاصة من يوغوسلافيا السابقة.
- ٨٨- وفيما يتعلق بالجهود التي تبذلها الحكومة في مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال، تحيط اللجنة علماً، مع الارتياح، بتمديد القانون الجنائي ليجعل الاستغلال الجنسي للأطفال في الخارج جريمة جنائية. وتحيط اللجنة، فضلاً عن ذلك، علماً بالتدابير المتخذة مؤخراً لجعل امتلاك المواد الاباحية التي تعرض الأطفال في أوضاع خليعة، جريمة يعاقب عليها القانون.
- ٨٩- وتحيط اللجنة علماً، مع التقدير، بتأييد الدولة الطرف لبرنامج منظمة العمل الدولية الخاص بالقضاء على عمالة الأطفال.

٩٠- وتلاحظ اللجنة باهتمام أن كل طفل في ألمانيا سيكون له، اعتباراً من عام ١٩٩٦، الحق القانوني في مكان في روضة أطفال.

جيم - دواعي القلق الرئيسية

٩١- تأسف اللجنة لمدى الاعلانات الصادرة من الدولة الطرف تجاه الاتفاقية. فمن رأي اللجنة أن عدداً من هذه الاعلانات يثير القلق من حيث الآثار المترتبة عليها وتوافقها مع التمتع التام بالحقوق التي أقرتها الاتفاقية.

٩٢- ومما يثير قلق اللجنة توجيه اهتمام غير كاف نحو مسألة إنشاء آلية تنسيق ورصد فعالة على المستويات الاتحادي والاقليمي والمحلي من أجل تنفيذ الاتفاقية. فهذه الآلية لها أهمية أساسية فيما يتعلق بتقييم وتعزيز وضع سياسات وبرامج لصالح الأطفال في ضوء الاتفاقية.

٩٣- واللجنة قلقة إزاء نقص الوعي والضمير بين الكبار والأطفال، لمبادئ وأحكام الاتفاقية.

٩٤- ومع أن اللجنة تقدّر الالتزام المبين بوضوح من الدولة الطرف نحو اتخاذ الاتفاقية بمثابة الإطار للعمل لصالح الطفل، فإن اللجنة قلقة إزاء الاهتمام غير الكافي الموجه نحو الطفل في التشريعات والسياسة والبرامج الوطنية، باعتباره موضوع حقوق كما نصت عليه الاتفاقية. ففي هذا الصدد، يقلق اللجنة ما يبدو من إغفال إدراج المبادئ العامة للاتفاقية كما هي مبينة، ضمن جملة أمور، في مادتيها ٢ و٣.

٩٥- وفيما يتعلق بتنفيذ المواد ١٢ و١٣ و١٥ من الاتفاقية، لا يكفي هذا الاهتمام الموجه نحو ضمان إشراك الأطفال في القرارات، وخاصة داخل الأسرة، وفي الإجراءات الإدارية والقضائية المتعلقة بهم.

٩٦- وتدرك اللجنة أن هناك جهوداً كبيرة تبذلها الحكومة وإحراز تقدم جوهري في ضمان الاتحاد الكامل بين الأقاليم القديمة والجديدة، ومع ذلك ما زال ينبغي إنجاز أهداف مساواة الأحوال المعيشية وإنشاء هياكل مناسبة لخدمات الأطفال والشباب في جميع أنحاء البلد. وبالتالي، ما زالت اللجنة قلقة إزاء الفوارق السائدة في مستويات المعيشة وفي نوعية الخدمات بين مختلف الأقاليم، وإزاء الصعوبات التي تواجهها بصفة خاصة المجموعات الضعيفة في المجتمع، مثل الأطفال المولودين خارج رباط الزواج، والأسر الوحيدة العائل.

٩٧- وما زالت اللجنة قلقة إزاء مدى الأخذ في الاعتبار بالاحتياجات والحقوق الخاصة للأطفال في حالات اللجوء والتماس اللجوء. فمن أسباب هذا القلق الإجراءات التي تحكم حالات الأطفال ملتمسي اللجوء، وخاصة فيما يتعلق بجمع شمل الأسرة، وطرد الأطفال إلى بلدان ثالثة مأمونة، وأحكام "لائحة المطار". وتلاحظ اللجنة، في هذا الصدد، أن الضمانات المنصوص عليها في الاتفاقية، وخاصة في موادها ٢ و٣ و١٢ و٢٢ و٣٧(د)، لا تبدو مراعاتها واضحة، كما لا يبدو توجيه اهتمام كاف نحو تنفيذ المادتين ٩ و١٠ من الاتفاقية مضموناً. كما تلاحظ اللجنة بقلق أن توفير المعالجة والخدمات الطبية للأطفال ملتمسي اللجوء، لا يبدو مفسراً في ضوء مبادئ وأحكام الاتفاقية، الواردة في مادتيها ٢ و٣.

٩٨- وفيما يتعلق بالمسائل المرتبطة بإقامة العدل للأحداث، تعرب اللجنة عن قلقها إزاء البيان الصادر من الدولة الطرف بشأن المادة ٤٠(ب)٢، الذي يبدو أنه يقيّد حقوق الطفل في الوصول الى العدالة والى محاكمة عادلة، وكذلك الحق في الحصول على مساعدة قانونية والدفاع عنه.

دال - الاقتراحات والتوصيات

٩٩- ترحب اللجنة ترحيباً حاراً بالمعلومات المقدمة من الدولة الطرف بشأن نظرها في ادراج اتفاقية حقوق الطفل في دستور ألمانيا، وبهذه الروح تشجع الدولة الطرف على متابعة الجهود الجارية الهادفة الى إضفاء الوضع الدستوري على الاتفاقية.

١٠٠- وتوصي اللجنة بأن تتابع الدولة الطرف إعادة النظر في بياناتها المتعلقة بالاتفاقية، بغية النظر في سحبها: وترى اللجنة، في ضوء الاصلاحات المقترح إجراؤها على التشريعات الوطنية، أن هذه الاعلانات تبدو غير ضرورية، وتثير الشكوك حول توافقها مع الاتفاقية.

١٠١- وتقترح اللجنة أن توجه الدولة الطرف مزيداً من الاهتمام نحو إنشاء آلية تنسيق دائمة وفعالة بشأن حقوق الطفل على المستويات الاتحادي والاقليمي والمحلي. وينبغي أيضاً توجيه الاهتمام نحو إعداد نظام تقييم ورصد يتناول جميع المجالات التي تشملها الاتفاقية، ويقوم على أساس جمع البيانات الوافي والانتظامي، ويضمن أولوية الاهتمام نحو أضعف الفئات، ويسد الفوارق الاقتصادية والاجتماعية السائدة. ومما يشجع اللجنة التزام الدولة الطرف بمواصلة العمل على توثيق التعاون والحوار مع المنظمات غير الحكومية والهيئات المعنية بشؤون الأطفال، في رصد وتنفيذ حقوق الأطفال. وتشجع اللجنة أيضاً الدولة الطرف على إمعان النظر في عمل مؤسسة "أمين المظالم" للأطفال، وخاصة فيما يتعلق بإمكانية اسهامها في رصد تنفيذ حقوق الطفل.

١٠٢- وفيما يتعلق بالمادة ٤ من الاتفاقية، تشدد اللجنة على أهمية تخصيص موارد الى الحد الأقصى من أجل تنفيذ حقوق الطفل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على كل من المستويات الاتحادي والاقليمي والمحلي، في ضوء مبادئ الاتفاقية، ولا سيما تلك المبادئ الواردة في مادتيها ٢ و٣ فيما يتعلق بعدم التمييز ومصالح الطفل الفضلى.

١٠٣- ومع تقدير الالتزام القوي من ألمانيا نحو تقديم المساعدة الانشائية الى بلدان ثالثة، تود اللجنة تشجيع الدولة الطرف في جهودها نحو بلوغ نسبة الـ ٠,٧ في المائة المستهدفة للمساعدة الدولية المقدمة الى البلدان النامية، وعلى النظر في استخدام تدابير تحويل وإعفاء الديون لصالح البرامج الهادفة الى تحسين حالة الأطفال. وفي هذا الصدد تؤكد اللجنة أن إجراء دراسة عن الأثر على الأطفال الناتج عن برامج دولة طرف في مجال المساعدة الدولية للتعاون والتنمية، قد أثبت أنه أداة مفيدة في تقييم فعالية مثل هذه المبادرات لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

١٠٤- وتلاحظ اللجنة بارتياح اعتراف الدولة الطرف بأن أحد مواضع الاهتمام الرئيسية ينبغي أن يكون إعداد استراتيجية شاملة ومنهجية لنشر المعلومات وإذكاء الوعي بشأن حقوق الطفل. فشن حملات عامة

من خلال استخدام وسائل الإعلام ومشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والهيئات المعنية بشؤون الأطفال، سوف يساهم في تلبية فعالة للحاجة الى زيادة الفهم وتعزيز الاحترام لحقوق الطفل.

١٠٥- وتوصي اللجنة بأن تستفيد الدولة الطرف استفادة تامة من الفرصة التي أتاحتها عقد الأمم المتحدة للتحقيق في مجال حقوق الإنسان، وأن تتابع أيضاً إعداد المواد التثقيفية بشأن حقوق الإنسان وحقوق الطفل، وإدراج التحقيق في مجال حقوق الإنسان، وخاصة حقوق الطفل، في المناهج المدرسية وفي البرامج التدريبية للفئات المهنية العاملة في مجال شؤون الأطفال، بما في ذلك المعلمون والقضاة والمحامون والعاملون في مجالي الخدمات الاجتماعية والخدمات الصحية، والشرطة وموظفو الهجرة.

١٠٦- ومما يشجع اللجنة عزم الدولة الطرف على إجراء الإصلاح المقترح على التشريعات الوطنية في ضوء المادة ٢ من الاتفاقية التي تنص، ضمن جملة أمور، على ضمان عدم التمييز ضد الأطفال المولودين خارج رباط الزواج. ولذا توصي اللجنة بمتابعة بذل المزيد من الجهود من أجل توافق هذه التشريعات مع مبادئ وأحكام الاتفاقية، وأن تواصل الدولة الطرف إعطاء الأولوية للتعبير، في تشريعاتها وسياساتها، عن المبادئ العامة للاتفاقية، وخاصة تلك المبادئ المبينة في المادتين ٢ (عدم التمييز) و٣ (مصالح الطفل الفضلى).

١٠٧- وتلاحظ اللجنة أن أحكام الاتفاقية فيما يتعلق بمشاركة الأطفال، وخاصة موادها ١٢ و١٣ و١٥ تحتاج الى المزيد من الاعتبار الوافي والتشجيع. فينبغي، في سبيل هذه الغاية شن حملات إعلان وتوعية. وبالمثل، توصي اللجنة بتوجيه المزيد من الاهتمام نحو تمديد وتوسيع إشراك الأطفال في القرارات المؤثرة عليهم في الأسرة وفي الحياة الاجتماعية، وخاصة في الاجراءات المتعلقة بجمع شمل الأسرة والتبني.

١٠٨- وتعرب اللجنة عن تقديرها لإعتراف الدولة الطرف باستعمال اتفاقية حقوق الطفل بمثابة صك لشحذ الوعي بمسؤوليات الأشخاص القائمين برعاية الأطفال، وضرورة مساواة المسؤوليات بين الوالدين عن تربية أطفالهما. وتشجع اللجنة الدولة الطرف على متابعة جهودها في سبيل تغيير النزعات بغية القضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال، بما في ذلك استخدام العقوبة الجسدية داخل الأسرة. وفي هذا الصدد، تشجع اللجنة أيضاً العمل، في عملية إصلاح القانون المدني الجارية، على مراعاة إدراج فرض حظر كامل على العقوبة الجسدية.

١٠٩- ومع الإحاطة علماً بتخصيص موارد إضافية للمزايا والاعانات المتعلقة بالأسرة، والاستعداد لإتخاذ تدابير أخرى لإحراز المزيد من التقدم في معالجة المشاكل التي تواجه الأسرة الوحيدة العائل، ومع الاعتراف بالتزام الدولة الطرف نحو اتخاذ المزيد من التدابير لتحسين وصول الأطفال الفقراء الى أنشطة خارج المدرسة، بما في ذلك أنشطة وقت الفراغ، تعتقد اللجنة أنه ينبغي إعطاء المزيد من الأولوية لتحليل حدوث فقر الأطفال. وينبغي إجراء هذا التحليل من منظور كلي يأخذ في الحسبان الروابط المحتملة بين مسائل مثل ظروف السكن وإعالة الأسرة للطفل في المنزل وفي المدرسة، وخطر الانقطاع عن الدراسة. ومن شأن نتائج هذا البحث والتحليل أن تعمل بمثابة وسيلة للمناقشة بشأن هذه المسائل سواء في البرلمان أو مع السلطات المختصة وكذلك لوضع نهج شامل ومتكامل للاستجابة الى المشاكل التي يتم التعرف عليها.

١١٠- وتقتصر اللجنة أن تقوم الدولة الطرف ببحوث أشمل بشأن التأثيرات المحتملة من تلوث البيئة على صحة الأطفال.

١١١- وترى اللجنة أن مسألة الأطفال اللاجئين وملتمسي اللجوء تستحق المزيد من الدراسة، بغية إصلاحها في ضوء الاتفاقية ودواعي القلق المعرب عنها أثناء المناقشة مع اللجنة. وعلى مثل هذه المبادرات أن تؤثر، ضمن جملة أمور، على الإجراءات التي تحكم طرد الأطفال الى بلدان ثالثة مأمونة، وجمع شمل الأسرة، و"لائحة المطار"، وخاصة من حيث تأثير هذه الإجراءات على الأطفال البالغين من ١٦ الى ١٨ سنة من العمر، ومن حيث توافقها مع مبادئ وأحكام الاتفاقية، وخاصة الواردة في موادها ٢ و ٣ و ٥ و ٩ (الفقرة ٣) و ١٠ و ١٢ و ٢٢ و ٣٧(د).

١١٢- وتحيط اللجنة علماً بعزم الحكومة على إصلاح نظام إقامة العدل للأحداث، بما في ذلك ما يتعلق بالنظر في تعزيز الخدمات، واتخاذ اجراءات ودية نحو الطفل في معاملة الأطفال الضحايا والأطفال الشهود. ويلاحظ أيضاً أن استبعاد احتمال تطبيق عقوبة غير محددة على الأحداث، مأخوذ في الحسبان في سياق هذا الإصلاح. وفي هذا الإطار أيضاً تعرب اللجنة عن الأمل في إعادة النظر في بيانات الحكومة بشأن المادة ٤٠(ب)٢ و٥، بغية النظر في احتمال سحبها.

١١٣- وتوصي اللجنة أيضاً بإعداد خطة عمل ذات أهداف محددة الزمن من أجل إجراء الإصلاح التشريعي ووضع السياسات واتخاذ الإجراءات، بما يكفل التنفيذ الكامل لمبادئ وأحكام الاتفاقية. وتقترح اللجنة إنتهاز مناسبة التقرير عن الأطفال والشباب الذي ستقدمه الحكومة الاتحادية الى البرلمان والمجلس الاستشاري، لتكون مناسبة لعقد مناقشة بين البرلمانين للمساءل التي تواجه الأطفال في الدولة الطرف، ولتحديد السياسات الكفيلة بمعالجة هذه المسائل.

١١٤- وتوصي اللجنة بأن يتم على نطاق واسع في البلد، نشر تقرير الدولة الطرف المقدم الى اللجنة، والمحاضر الموجزة لمناقشة التقرير والملاحظات الختامية التي اعتمدها اللجنة، وذلك بغية تعزيز توسيع الوعي بحقوق الأطفال، وخاصة على المستويين الاقليمي والمحلي، وبين السلطات والمنظمات غير الحكومية، والفئات المهنية المعنية، والمجتمع المحلي بكامله، بما في ذلك الأطفال.

٤- الملاحظات الختامية: السنغال

١١٥- نظرت اللجنة في التقرير الأولي للسنغال (CRC/C/3/Add.31) في جلساتها ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ (CRC/C/SR.247-249) المعقودة في ٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، واعتمدت الملاحظات الختامية التالية:

ألف- مقدمة

١١٦- تعرب اللجنة عن تقديرها لحكومة السنغال على دخولها عن طريق وفد عالي المرتبة، في حوار بناء مع اللجنة. إلا أن اللجنة تأسف لأن التقرير لم يتبع المبادئ التوجيهية لإعداد التقارير الأولية للدول الأطراف، وأن بعض المجالات التي شملتها الاتفاقية لم ترد في التقرير.

* في الجلسة ٢٥٩ المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

باء- العوامل الايجابية

١١٧- إن اللجنة، إذ تحيط علماً بالارتباط الراسخ للدولة الطرف مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وإذ تذكر بمشاركتها الفعالة في عملية صياغة الاتفاقية، تعرب عن ارتياحها لتصديق السنغال المبكر على الاتفاقية.

١١٨- وترحب اللجنة بأن السنغال تطبق مبدأ أولية المعايير الدولية لحقوق الإنسان فوق التشريعات الوطنية. كما تلاحظ اللجنة بارتياح أن الاتفاقية ذاتية التنفيذ، وأن أحكامها يمكن الاحتكام إليها أمام المحكمة.

١١٩- وتحيط اللجنة علماً، مع الارتياح، بالدور الايجابي الذي قامت به السنغال من أجل تعزيز الوعي بحقوق الأطفال، كما هو معبر عنه في مؤتمر دكاكر الدولي عام ١٩٩٢ بشأن مساعدة الطفل الأفريقي، وفي الاجتماع العالمي الأفريقي التحضيري الأخير للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي جرى خلاله توجيه اهتمام خاص نحو البنات الطفلات.

١٢٠- وترحب اللجنة أيضاً بالمبادرات المعينة المعتمدة في سياق التصديق على الاتفاقية، ومن بينها إنشاء برلمانات الأطفال على المستويين الوطني والاقليمي، وإنشاء لجنة رئاسية لضمان متابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بالأطفال، وتعزيز حركة رؤساء البلديات لرعاية الأطفال.

جيم- العوامل والصعوبات التي تعوق تطبيق الاتفاقية

١٢١- تعلم اللجنة بالصعوبات الاقتصادية التي تواجهها الدولة الطرف، وخاصة تلك الصعوبات الناشئة عن تنفيذ سياسات التكييف الهيكلي وخفض قيمة الفرنك السنغالي مؤخراً.

دال - دواعي القلق الرئيسية

١٢٢- مما يقلق اللجنة أن هناك بعض المواقف الثقافية التقليدية نحو الأطفال، التي قد تعوق تمتع الأطفال في السنغال تمتعاً تاماً بالحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية. فتفتهم الأطفال باعتبارهم أصحاب حقوق لم يتغلغل بعد في جميع طبقات المجتمع السنغالي.

١٢٣- واللجنة قلقة إزاء الاهتمام غير الكافي الموجه نحو التدريب المنهجي للفئات المهنية العاملة في مجال شؤون الأطفال، بما في ذلك المعلمون، والعاملون في الخدمات الاجتماعية، والقضاة، والمسؤولون عن إنفاذ القوانين.

١٢٤- واللجنة قلقة أيضاً إزاء التدابير غير الكافية المتخذة لضمان وضع نظام لجمع المعلومات، ملائم لرصد تنفيذ الاتفاقية. فالبيانات المجزأة والمؤشرات الصحيحة تسمح بتقييم للتقدم المحرز في جميع المجالات فيما يتعلق بجميع فئات الأطفال على المستويات الوطني والاقليمي والمحلي.

١٢٥- واللجنة قلقة كذلك إزاء الخطوات غير الكافية المتخذة في سبيل ضمان تطابق التشريعات الوطنية التام مع أحكام الاتفاقية. وتلاحظ اللجنة بصفة خاصة عدم تطابق الأحكام التشريعية في مسائل متعلقة بالتعريف القانوني للطفل. فسنّ الزواج المبكّرة والأدنى للبنات بالمقارنة مع الذكور تثير مسائل خطيرة من حيث توافقها مع الاتفاقية، وخاصة مادتها ٢. كما أن الفارق بين سن إكمال التعليم الإلزامي والحد الأدنى لسن القبول في العمالة مسألة أخرى مثيرة للقلق. ويلاحظ أيضاً بقلق عدم تحديد سن دنيا يفترض أن الأطفال دونها غير قادرين على إنتهاك القانون الجنائي.

١٢٦- واللجنة قلقة بصفة خاصة إزاء التدابير غير الكافية المتخذة لضمان التنفيذ الفعّال لمبدأ عدم التمييز. وتلاحظ في هذا الصدد النزعات التمييزية الثابتة نحو البنات، والواضحة أيضاً في انخفاض معدل دخولهن المدارس وارتفاع معدّل انقطاعهن عن الدراسة. وتأسف اللجنة أيضاً للتمييز السائد واقعياً وشريعياً نحو الأطفال المولودين خارج رباط الزواج.

١٢٧- وفيما يتعلق بالمادة ٤ من الاتفاقية، يساور اللجنة قلق إزاء قصور التدابير المتخذة من أجل ضمان تنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى أقصى حدود الموارد المتاحة. وهي نسبة من الناتج المحلي الاجمالي مخصّصة للصحة وفقاً لتوصيات منظمة الصحة العالمية.

١٢٨- ومما يثير عميق القلق عدم وجود تعليم إلزامي ومجاناً على المستوى الابتدائي.

١٢٩- ويساور اللجنة قلق بالغ إزاء الظروف المعيشية الصعبة التي يواجهها عدد كبير من طلبة مدارس القرآن (talibés) المحرومين من حقوقهم الأساسية بحكم القانون.

١٣٠- وتعرب اللجنة عن قلقها إزاء عدد الأطفال العاملين، وخاصة العاملين في القطاع غير الرسمي، وإزاء حالة البنات العاملات كخدمات في المنازل.

١٣١- واللجنة قلقة أيضاً إزاء قصور النظام الحالي لإقامة العدل للأحداث وعدم توافقه مع الاتفاقية.

هـ - الاقتراحات والتوصيات

١٣٢- تشجّع اللجنة الحكومة على متابعة جهودها الهادفة إلى مناصرة الاتفاقية والوعي بها وفهمها واستيعاب عامة الناس لمبادئها الأساسية، وذلك خاصة بضمان ترجمة الاتفاقية إلى جميع اللغات الوطنية، مع توجيه اهتمام خاص نحو الناس العائشين في المناطق الريفية. وعلى الحكومة أن تتابع هذه الجهود بتعاون وثيق مع زعماء المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين، بغية تشجيع التغيير في النزعات السلبية القائمة نحو الأطفال، وخاصة البنات، وإلغاء الممارسات الضارة بصحة الأطفال، وخاصة تشويهات الأعضاء التناسلية في الإناث.

١٣٣- كما تشجّع اللجنة الدولة الطرف على ضمان استمرار منهجي للأنشطة التدريبية بشأن الاتفاقية، للفئات المهنية العاملة في مجال شؤون الأطفال، بما في ذلك المعلمون والقضاة والعاملون في الخدمات

الاجتماعية والمسؤولون عن إنفاذ القوانين والموظفون المكلفون بمهمة ضمان جمع البيانات في المجالات التي تشملها الاتفاقية.

١٣٤- وتوصي اللجنة بإنشاء آلية تنسيقية دائمة ومتعددة التخصصات لرصد وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية.

١٣٥- وتوصي اللجنة أيضاً باتخاذ تدابير لتحسين نظام جمع البيانات الإحصائية وغيرها من البيانات في جميع المجالات التي تشملها الاتفاقية، وعلى أساس المؤشرات الصحيحة على المستويات الثلاثة الوطني والاقليمي والمحلي. وينبغي أن يشمل مثل هذا النظام جميع فئات الأطفال، مع توجيه اهتمام خاص نحو أضعف الفئات، ومن بينها الأطفال الفقراء والبنات وخدمات المنازل وطلبة مدارس القرآن.

١٣٦- وتقتصر اللجنة بذل جهود خاصة لضمان تطبيق نظام فعّال لتسجيل المواليد، في ضوء المادة ٧ بغية ضمان تمتع جميع الأطفال، بدون تمييز بالحقوق الأساسية التي نصت عليها الاتفاقية، وأن يعمل هذا النظام بمثابة أداة مفيدة لتقييم الصعوبات السائدة ولتعزيز التقدم.

١٣٧- وفيما يتعلق بتنفيذ المادة ٤ من الاتفاقية، توصي اللجنة بتوجيه اهتمام خاص نحو ضرورة ضمان رصد مخصصات في الميزانية إلى أقصى حدود الموارد المتاحة، من أجل تنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ضوء مبادئ عدم التمييز ومراعاة مصالح الطفل الفضلى. وينبغي بذل جهود لتخفيف الأثر السلبي على الأطفال الناجم عن سياسات التكييف الهيكلي.

١٣٨- وتوصي اللجنة بأن تعمل الدولة الطرف على ضمان توافق التشريعات الوطنية التام مع مبادئ وأحكام الاتفاقية، في ضوء دواعي القلق التي حددتها اللجنة، والدراسة التي أجريت تحت رعاية اليونسيف بشأن إصلاح قانوني شامل. وينبغي أن يتضمن القانون المحلي مبادئ الاتفاقية، بما في ذلك المبادئ المتعلقة بمصالح الطفل الفضلى، ومنع التمييز، ومشاركة الأطفال في الأمور المؤثرة عليهم. كما ينبغي إدراج أحكام خاصة تمنع بوضوح تشويه الأعضاء التناسلية في الإناث، وأي شكل من أشكال التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وكذلك أي شكل من أشكال العقوبة الجسدية داخل الأسرة. وينبغي أيضاً اتخاذ تدابير تشريعية وغيرها من التدابير الملائمة لوضع نظام شكاوى للأطفال الذين تنتهك حقوقهم الأساسية.

١٣٩- وتوصي اللجنة باتخاذ تدابير تشريعية لوضع تعريف للطفل في ضوء الاتفاقية، بما في ذلك بغية ضمان مساواة سن الزواج للبنات والصبين، في ضوء المادة ٢، وتحديد سن دنيا للمسؤولية الجنائية، في ضوء المادة ٤٠، الفقرة ٣ (أ)، والمساواة بين الجنسين في سن إكمال التعليم الإلزامي، والسن الدنيا للقبول في العمالة، في ضوء المواد ٢٨ و ٢٩ و ٣٢. وتوصي اللجنة أيضاً بأن يتضمن القانون بوضوح مبدأ عدم التمييز بما في ذلك ما يتعلق بالأطفال المولودين خارج رباط الزواج.

١٤٠- وتوصي اللجنة بتوجيه الاهتمام، في سياق عملية اصلاح قانوني شامل، نحو التنفيذ التام لمبادئ وأحكام الاتفاقية وغيرها من المعايير ذات الصلة التي وضعتها الأمم المتحدة في مجال إقامة العدل للأحداث،

بما في ذلك قواعد بكين، ومبادئ الرياض التوجيهية، وقواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المحرومين من حريتهم، وذلك بوضع نظام موجّه نحو الطفل في ضوء مصالح الطفل الفضلى.

١٤١- وتوصي اللجنة أيضاً بأن يعالج اصلاح قانون عمل الطفل، حالة الأطفال العاملين في القطاع غير الرسمي، مع توجيه الاهتمام الواجب نحو الخدمة المنزلية، في ضوء التوصيات الواردة في الدراسة التي أعدت تحت رعاية منظمة العمل الدولية. وفي هذا الصدد، تودّ اللجنة أن تقترح على الدولة الطرف النظر في طلب المساعدة من منظمة العمل الدولية.

١٤٢- وتقترح اللجنة اتخاذ المزيد من الخطوات في سبيل تعزيز نظام التعليم، وخاصة في المناطق الريفية، وتحسين نوعية التدريس وتخفيض معدلات الانقطاع عن الدراسة. وتوصي اللجنة أيضاً بأن تتخذ الدولة الطرف جميع التدابير اللازمة لضمان نظام تعليم ابتدائي إلزامي ومجاناً، وعلى أساس تكافؤ الفرص، مع الاعتبار الواجب لحالة البنات.

١٤٣- وتوصي اللجنة بأن تعمل الدولة الطرف، في سياق عملية تنفيذ المعاهدة، على توجيه اهتمام خاص نحو حالة طلبة مدارس القرآن. فينبغي اتخاذ المزيد من التدابير لضمان تمتعهم الفعّال بحقوقهم الأساسية وحمايتهم من أي شكل من أشكال التمييز. وعلى الدولة الطرف أن تبذل الجهود الكفيلة بضمان نظام رصد فعّال لحالتهم، بالتعاون وثيق مع الزعماء الدينيين وزعماء المجتمع.

١٤٤- وفي ضوء المادة ٤٤ تقترح اللجنة أن يكون التقرير الأوّلي المقدم من السنغال، متاحاً على نطاق واسع للجمهور عامة، وأن ينشر التقرير مصحوباً بالمحاضر الموجزة لمناقشته، والملاحظات الختامية التي اعتمدها اللجنة بشأنه.

٥ - الملاحظات الختامية: البرتغال

١٤٥- نظرت اللجنة في التقرير الأولي للبرتغال (CRC/C/3/Add.30) في جلساتها ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ (CRC/C/SR.250-252) المعقودة في ٩ و ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، واعتمدت* الملاحظات الختامية التالية:

ألف - مقدمة

١٤٦- تلاحظ اللجنة أن التقرير الذي أعدته الدولة الطرف كان وافياً في تقديم معلومات عن الإطار التشريعي لتنفيذ الاتفاقية، ولكنه لم يتضمن معلومات كافية عن التنفيذ الفعلي لمبادئ وأحكام الاتفاقية في جميع أنحاء البلد. ولذلك تعرب اللجنة عن تقديرها للوفد الذي قدّم التقرير، على نهجه الصريح والناقد للذات في الرد على الأسئلة التي أثارها اللجنة، وعلى الاجابات المفيدة والقيّمة في توضيح التدابير المتخذة والمنظورة حالياً لتنفيذ الاتفاقية. وفي رأي اللجنة أن المناقشة وتبادل الآراء مع الوفد كانت بناءة ومثمرة.

* في الجلسة ٢٥٩ المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

باء - الجوانب الايجابية

١٤٧- ترحب اللجنة بالالتزامات السياسية التي أبدتها حكومة الدولة الطرف المنتخبة مؤخراً نحو تنفيذ جميع مبادئ وأحكام الاتفاقية.

١٤٨- وترحب اللجنة بالقرار الذي اتخذته الحكومة لتحسين تنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحيط علماً، مع الارتياح، باقرار حد أدنى وطني مضمون للدخل.

١٤٩- وترحب اللجنة بالخطوات التي اتخذتها الحكومة فيما يتعلق بالتعليم، أي زيادة في الاعتماد المخصص من الميزانية للتعليم، تعادل ١ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي حتى عام ١٩٩٩، وزيادة في شبكة مرافق رعاية الأطفال قبل بلوغهم سن القبول في المدارس.

١٥٠- وترحب اللجنة بإنشاء مكتب "أمين مظالم" ("Provedá de Justiça") وإنشاء مركز في هذا المكتب معني بحقوق الأطفال.

١٥١- وترحب اللجنة بأن الدولة الطرف أبدت نيتها للنظر في الإنضمام إلى اتفاقية لاهاي بشأن حماية الأطفال والتعاون في مجال التبني على المستوى الدولي.

١٥٢- وترحب اللجنة بأن التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨، تجري مناقشته حالياً، بغية التصديق عليها في المستقبل القريب.

جيم - دواعي القلق الرئيسية

١٥٣- من دواعي قلق اللجنة عدم وجود آلية فعّالة للتنسيق والرصد قادرة على إتاحة تجميع منهجي وشامل للبيانات والمؤشرات عن جميع المجالات التي تشملها الاتفاقية، وفيما يتعلق بجميع فئات الأطفال. فمن شأن مثل هذه الآلية أن تسهّل التنسيق والرصد بين المستويات الثلاثة المحلي والاقليمي والوطني، وتحسّن تنفيذ جميع السياسات والبرامج المتعلقة بحقوق الطفل.

١٥٤- واللجنة قلقة لعدم وجود سياسة اعلامية منهجية لنشر الوعي بالاتفاقية بين الأطفال والكبار، كما تعرب عن القلق إزاء الأنشطة التدريبية غير الكافية بشأن الاتفاقية، وخاصة لتدريب الفئات المهنية مثل القضاة والمحامين والمعلمين والعاملين في الخدمات الاجتماعية والأطباء والمسؤولين عن إنفاذ القوانين وغيرهم.

١٥٥- واللجنة قلقة أيضاً لعدم وجود آلية استشارية دائمة تتيح المشاركة الفعّالة من المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات غير الحكومية.

١٥٦- وفيما يتعلق بالمادة ٤ من الاتفاقية، يقلق اللجنة أن الحكومة لم تقم بعد بالتنفيذ الكامل لحقوق الطفل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى أقصى حدود الموارد المتاحة. ويقلق اللجنة أيضاً أن سياسات الدولة في مجال التعاون الدولي لا تعطي بالكامل حتى الآن أولوية للأطفال.

١٥٧- وفيما يتعلق بالمادة ٢ من الاتفاقية، تلاحظ اللجنة بقلق أن مبدأ عدم التمييز لا ينفذ تنفيذاً كاملاً لصالح البنات والأطفال المعوقين والأطفال المهاجرين بطريقة غير مشروعة والأطفال غير المصحوبين بذويهم والأطفال العائشين في المناطق الريفية، وذلك بصفة خاصة في مجالي التعليم والصحة.

١٥٨- وتعرب اللجنة عن قلقها فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل لحقوق الأطفال في المشاركة (المادة ١٢ من الاتفاقية).

١٥٩- واللجنة قلقة إزاء التدابير غير الكافية المتخذة لمنع ومكافحة الاستغلال والعقوبة الجسدية وخاصة داخل الأسرة.

١٦٠- وفيما يتعلق بالمادة ١٧ من الاتفاقية، تلاحظ اللجنة أن الحصول على المعلومات الصحيحة ليس مضموناً على الدوام للأطفال، وخاصة من يعيشون منهم في المناطق الريفية.

١٦١- ويقلق اللجنة العدد المتزايد من الأطفال العائشين في شوارع المدن الرئيسية، ونقص المعلومات في هذا المجال.

١٦٢- واللجنة قلقة إزاء التنفيذ الكامل للاتفاقية في مجال إقامة العدل للأحداث.

دال - الاقتراحات والتوصيات

١٦٣- توصي اللجنة بأن تعمل الدولة الطرف على تعزيز التنسيق والرصد بين مختلف الآليات الحكومية الضالعة في مجال حقوق الأطفال على المستويات الوطني والإقليمي والمحلي بغية ضمان التنفيذ الفعال للاتفاقية في جميع أنحاء البلد ولجميع فئات الأطفال. وينبغي تعزيز التعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية.

١٦٤- وفي إطار عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، توصي اللجنة بأن تشنّ الدولة الطرف حملة إعلامية دائمة لتثقيف الأطفال والكبار على السواء بشأن اتفاقية حقوق الطفل. وينبغي أن تنظر الحكومة في إدراج الاتفاقية في المناهج المدرسية، وتتخذ التدابير اللازمة لتسهيل حصول الأطفال على المعلومات الصادرة لصالحهم. وتقترح اللجنة أن تنهض الدولة الطرف بسياسة برامج تدريبية شاملة للفئات المهنية مثل المعلمين والعاملين في الخدمات الاجتماعية والأطباء والمسؤولين عن إنفاذ القوانين وضباط الهجرة.

١٦٥- وعلى الدولة الطرف أن تقوم بالتنفيذ الكامل لمبدأ عدم التمييز. ولذا توصي اللجنة باتخاذ تدابير فعّالة لتعزيز وتحسين حالة أضعف الفئات من الأطفال، بما في ذلك البنات والأطفال المعوقين، والحماية

التامة لحقوق الأطفال المهاجرين بطريقة غير مشروعة والأطفال غير المصحوبين. وينبغي أن تتاح المعلومات عن حقوق الأطفال لجميع الأطفال اللاجئين بلغاتهم الخاصة.

١٦٦- وتشجّع اللجنة الدولة الطرف على متابعة جهودها بغية التصديق في المستقبل القريب على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٢٨.

١٦٧- وتوصي اللجنة بأن تتخذ السلطات التدابير اللازمة، بما في ذلك تنفيذ سياسة وطنية، لمنع الاستغلال والعقوبة الجسدية للأطفال، بما في ذلك داخل الأسرة.

١٦٨- وتوصي اللجنة باتخاذ تدابير لتقديم الدعم الملائم إلى جميع الأطفال العائشين في خطر، وخاصة الأطفال العائشين في الشوارع. وتقتترح اللجنة إجراء دراسة شاملة تقوم بها السلطات لكي تكون في موقف يمكنها من تعزيز وتنفيذ السياسات والبرامج.

١٦٩- وفيما يتعلق بإقامة العدل للأحداث، توصي اللجنة باتخاذ كل التدابير اللازمة لضمان التوافق التام مع مبادئ وأحكام الاتفاقية. وينبغي أن يجري بانتظام استعراض بدائل عن إجراءات الإيداع في المؤسسات والاحتجاز بغية ضمان عدم إتخاذ هذه الإجراءات إلا كمالأخير.

١٧٠- وتشجّع اللجنة الدولة الطرف على متابعة جهودها في سبيل تنفيذ الاتفاقية في مستعمرة ماكاو، وعلى تقديم معلومات عن هذه العملية حالما تحدث تطورات جديدة.

١٧١- وتشجّع اللجنة الدولة الطرف على توسيع نطاق نشر تقريرها والمحاضر الموجزة لمناقشة هذا التقرير داخل اللجنة، والملاحظات الختامية التي اعتمدها اللجنة، وتقتترح عرض هذه الوثائق على البرلمان، ومتابعة الاقتراحات والتوصيات المتعلقة بالعمل الواردة فيها.

٦ - الملاحظات الختامية: الكرسي الرسولي

١٧٢- نظرت اللجنة في التقرير الأولي للكرسي الرسولي (CRC/C/3/Add.77) في جلستها ٢٥٥ و٢٥٦ (CRC/C/SR.255 and 256) المعقودتين في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، واعتمدت* الملاحظات الختامية التالية:

ألف - مقدمة

١٧٣- تعرب اللجنة عن تقديرها للكرسي الرسولي على تقريره الأولي، ولو أنه، بسبب الطابع الخاص للدولة الطرف، لم يتتبع المبادئ التوجيهية التي وضعتها اللجنة. كما تعرب عن تقديرها للحوار الصريح والمفتوح

* في الجلسة ٢٥٩ المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

الذي جرى مع وفد عالي المستوى. وتحيط اللجنة علماً بالاجابات على الاسئلة التي أثارها الأعضاء والوثائق المقدّمة إلى اللجنة أثناء المناقشة، مما أتاح للجنة إجراء تقييم أفضل لدور الكرسي الرسولي في تنفيذ الاتفاقية.

باء - الجوانب الإيجابية

١٧٤- ترحّب اللجنة بجهود الدولة الطرف في سبيل تشجيع التصديق العالمي على الاتفاقية.

١٧٥- وترحّب اللجنة بإدراك الدولة الطرف لأهمية الدور الذي يستطيع الكرسي الرسولي وجماهير أنصاره القيام به في جميع أرجاء العالم لتحقيق أهداف وغايات الاتفاقية. وتحيط اللجنة علماً بشبكة المؤسسات والهياكل التي أنشأها الكرسي الرسولي من أجل رفاهة الأطفال مثل المجلس البابوي المعني بالأسرة، والمجمع الديني المعني بالتحثيف الكاثوليكي، والمجلس البابوي المعني بالمساعدة الرعاوية لعاملين في مجال الرعاية الصحية والجمعية التبشيرية البابوية للطفولة المقدّسة.

١٧٦- وتلاحظ اللجنة الجهود الايجابية التي تبذلها الدولة الطرف من أجل نشر وترجمة الاتفاقية على نطاق عالمي، وترحّب باستعدادها للتعاون الفعال مع الدول الأطراف الأخرى وتزويدها بالمساعدة في هذا الشأن.

١٧٧- وترحّب اللجنة بالقرار الذي اتخذته المجلس البابوي المعني بالأسرة من أجل إنشاء مساكن لأطفال الشوارع في البرازيل والفلبين ورواندا، باعتبار ذلك القرار بمثابة إسهام ملموس في العام الدولي للأسرة.

جيم - دواعي القلق الرئيسية

١٧٨- يساور اللجنة قلق إزاء التحفّظات التي أبدتها الكرسي الرسولي بشأن اتفاقية حقوق الطفل، وخاصة فيما يتعلق بالاعتراف التام بالطفل كشخص له حقوق.

١٧٩- ومن دواعي قلق اللجنة أن التمييز بين الأطفال قد ينشأ في المدارس والمؤسسات الكاثوليكية، وخاصة التمييز بين الجنسين.

١٨٠- واللجنة قلقة إزاء الاهتمام غير الكافي الموجّه نحو تعزيز تثقيف الأطفال فيما يتعلق بالمسائل الصحية، وتطوير الرعاية الصحية الوقائية، وتقديم الإرشادات إلى الوالدين والتثقيف والخدمات في مجال تنظيم الأسرة، وذلك في ضوء أحكام الاتفاقية.

دال - الاقتراحات والتوصيات

١٨١- ترغب اللجنة، بدافع من الروح التي تملئها الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان، في تشجيع الدولة الطرف على التفكير في إعادة النظر في تحفظاتها بشأن الاتفاقية، بغية سحب هذه التحفظات.

١٨٢- وبالنظر إلى النفوذ الأخلاقي الصادر من الكرسي الرسولي والكنائس الكاثوليكية، توصي اللجنة بمتابعة وتعزيز الجهود الهادفة إلى تعزيز وحماية الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية. وتود اللجنة، في هذا الصدد، التشديد على أهمية توسيع دائرة نشر مبادئ الاتفاقية وترجمتها إلى اللغات المنطوق بها في شتى أرجاء العالم، وتوصي بأن تواصل الدولة الطرف القيام بدور فعال في سبيل بلوغ هذه الغاية.

١٨٣- وتشدد اللجنة على ضرورة تزويد المهنيين والعاملين الطوعيين المعيّنين بتعليم وحماية الأطفال، بما يكفي من التدريب والتثقيف، مع وضع مبادئ الاتفاقية في الاعتبار. كما توصي اللجنة بإدراج الاتفاقية في مناهج المدارس الكاثوليكية. وترى اللجنة في هذا الصدد أنه ينبغي أن تعبّر أساليب التدريس المتبعة في المدارس عن روح وفلسفة الاتفاقية وأهداف التعليم المبينة في مادتيها ٢٨ و ٢٩.

١٨٤- وتوصي اللجنة بتوضيح موقف الكرسي الرسولي من العلاقة بين المادتين ٥ و ١٢ من الاتفاقية. وتود اللجنة، في هذا الصدد، أن تعيد إلى الأذهان رأيها القائل إن حقوق وامتيازات الوالدين لا يجوز أن تضّر بحقوق الطفل المعترف بها في الاتفاقية، وخاصة حق الطفل في التعبير عن آرائه/أو آرائها، وإعطاء هذه الآراء الوزن الواجب.

١٨٥- وتوصي أيضاً بمراعاة روح الاتفاقية والمبادئ المبينة فيها، وخاصة مبادئ عدم التمييز، ومصالح الطفل الفضلى، واحترام آراء الطفل، مراعاة تامة في ممارسة جميع أنشطة الكرسي الرسولي ومختلف المؤسسات والمنظمات الكنسية المعنية بحقوق الطفل.

ثالثاً- استعراض عام لأنشطة اللجنة الأخرى

ألف- الاجتماع غير الرسمي

١٨٦- عقدت اللجنة اجتماعها غير الرسمي الرابع لمدة أسبوعين في منطقة جنوب آسيا في تشرين الأول/أكتوبر. وأُعد هذا الاجتماع غير الرسمي، المنظم بالتعاون الوثيق مع اليونيسيف، كاجتماعات السابقة، من أجل ضمان التعريف باتفاقية حقوق الطفل على نطاق أوسع وكذلك التعريف بأنشطة لجنة حقوق الطفل ودورها في تعزيز الأنشطة التي يضطلع بها لصالح الأطفال وفي رصد ما تحزره الدول الأطراف من تقدم في مجال أعمال حقوق الطفل، ودورها في التشجيع على اعتماد نظام أكثر فعالية لتنفيذ الاتفاقية على الصعيدين الوطني والدولي. وكان الاجتماع غير الرسمي يهدف أيضاً إلى إتاحة الفرصة لأعضاء اللجنة لتفهم حالة الأطفال في المنطقة، من خلال إجراء زيارات موقعية وإقامة اتصالات مع مسؤولين حكوميين وممثلي هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والبلدان المانحة.

١٨٧- وكان الاجتماع غير الرسمي الرابع يرمي أيضاً إلى إتاحة إجراء دراسة جوهرية بشأن موضوع عمل الأطفال في السياق الخاص بالمنطقة وفي ضوء الاستراتيجيات المحددة للتصدي للمشكلة. ولهذا الغرض أُدرج في جدول أعمال الاجتماع بند إجراء مشاورات اقليمية بشأن مواضيع محورية.

١٨٨- وقام أعضاء اللجنة، الموزعون في مجموعات مختلفة، بزيارة الهند وباكستان وبنغلاديش ونيبال وسري لانكا وذلك لتحقيق أهداف ثلاثة تتمثل في شرح نظام تقديم التقارير والتشجيع على إنجاز العملية

الوطنية في هذا الصدد والاطلاع على الحالة القائمة والصعوبات السائدة والانجازات الناجمة في كل بلد، وفي حالة باكستان وسري لانكا كان الهدف من الزيارة هو تقييم الاعتبار المولى للتوصيات التي وجهتها اللجنة إلى الحكومتين في ملاحظاتها الختامية.

١٨٩- وأكدت اللجنة، في إطار اتصالاتها واجتماعاتها الرسمية، على أهمية الاجراءات الحكومية المتخذة من أجل وضع نهج شامل لحقوق الطفل فضلا عن الدور الحاسم الذي يؤديه المجتمع المدني في تعزيز المشاركة الشعبية وتدقيق الرأي العام في سياسات الدولة. كما اتضح من تبادل وجهات النظر مع البلدان المانحة مدى أهمية دعم التعاون والتضامن الدوليين من أجل تعزيز الأعمال الفعال لحقوق الطفل بصورة عامة، وضمان التنفيذ التام للاتفاقية بغية حماية الأطفال من الاستغلال الاقتصادي بصورة خاصة، بما في ذلك استغلالهم من خلال العمل.

١٩٠- وأتاحت الزيارات غير الرسمية للجنة الاطلاع على المشاريع الرامية إلى القضاء على عمل الأطفال سواء في القطاع الرسمي أو غير الرسمي. وقد أولي اهتمام خاص بالبرامج المستندة إلى المجتمع المحلي والأسرة، وكذلك بالدور الذي يؤديه التعليم في تمكين الأطفال من اكتساب مهارات وزيادة قدراتهم إلى أقصى درجة ممكنة وللقيام بخيارات حرة وواعية في الحياة.

١٩١- والمشاورات للمواضيع المحورية الاقليمية، التي أجريت في كاتشماندو، أتاحت الفرصة لأعضاء اللجنة لتبادل وجهات النظر بشأن الزيارات المختلفة وتحديد الاستراتيجيات المعتمدة في البلدان المعنية لمنع استغلال الأطفال من خلال العمل ومكافحته ولضمان الحماية الفعالة لحقوق الطفل وللحضاء على عمل الأطفال.

١٩٢- وكانت المناقشات للمواضيع المحورية بشأن الاستغلال الاقتصادي للأطفال ومجموعة التوصيات التي اعتمدها اللجنة بعد ذلك، هامة جدا بالنسبة للبرامج التي وضعتها في هذا المجال منظمة العمل الدولية والمنظمات غير الحكومية.

١٩٣- وتم التأكيد أثناء المناقشة على أهمية الاستناد إلى الاتفاقية من أجل دراسة السياسات الرامية إلى التصدي لمشكلة عمل الأطفال، بما أنه تم ايلاء الاعتبار الواجب بالمبادئ العامة لعدم التمييز واحترام آراء الطفل وبقاء الطفل ونموه ومصالح الطفل الفضلى بوصفها اعتبارات أولية تراعى في جميع التدابير المعتمدة. ومن المهم جدا في الحالات التي يعمل فيها الأطفال على نحو مشروع مراعاة العمر الأدنى للالتحاق بالعمل ووضع نظام مناسب لساعات العمل وظروفه، وذلك بناء على اتفاقية حقوق الطفل، لا سيما المادة ٣٢ منها، ومعايير منظمة العمل الدولية.

١٩٤- وحُدّد القضاء على عمل الأطفال بوصفه هدفا أساسيا وملحا واعترف بضرورة تحديد استراتيجيات وطنية معينة لتحقيق ذلك. وفي هذا الصدد، اعتبر التعليم الالزامي وسيلة رئيسية. كما أكد على ضرورة أن تعالج كل استراتيجية وطنية جميع أشكال العمل في القطاع الرسمي، وغير الرسمي على السواء، مع عدم إهمال حالات العمل غير المرئية كالعامل في المنازل. وبالإضافة إلى ذلك، شُجّع على تعزيز التعاون الدولي، لا سيما بين اليونيسيف ومنظمة العمل الدولية بوصف ذلك وسيلة لتعزيز أعمال حقوق الطفل في هذا المجال الهام.

باء- استعراض التطورات ذات الصلة بعمل اللجنة

١٩٥- طلبت اللجنة، في دورتها الأولى، إلى الأمانة أن تقدم، في بداية كل دورة تقارير عن الأنشطة المضطلع بها عملاً بالقرارات التي اعتمدها اللجنة في دورتها السابقة. وبناءً على ذلك، أُطلع مساعد الأمين العام لحقوق الإنسان للجنة، في الجلسة ٢٣٤، على الأنشطة ذات الصلة بحقوق الطفل التي اضطلع بها مؤخراً في إطار برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتضمنت هذه التطورات أنشطة تتعلق بخطة عمل المفوض السامي لحقوق الإنسان لتعزيز تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والجلسات المعقودة في إطاره، والاجتماع السادس لرؤساء الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان وما استجد من تطورات مؤخراً في أجهزة حقوق الإنسان والهيئات الأخرى المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. وقدمت إلى اللجنة أيضاً مذكرة غير رسمية أعدتها الأمانة تتضمن موجزاً عن الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات في دورتها السابعة والأربعين بشأن قضايا تتصل بحقوق الطفل.

١٩٦- وبناءً على قرار اتخذ في الدورة الأولى، قدمت المقررة الخاصة، السيدة مارتا سانتوس-بايس، تقريراً شفوياً شاملاً عما استجد من تطورات رئيسية ذات صلة بأعمال اللجنة منذ دورتها السابعة، مع التركيز على نحو خاص على مؤتمر القاهرة الدولي المعني بالسكان والتنمية، وقمة كوبنهاغن العالمية للتنمية الاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين. وأتاح النظر في الوثائق النهائية المعتمدة في هذه الاجتماعات الثلاثة إجراء دراسة أشمل لمدى ما لحقوق الطفل من آثار واضحة على الأنشطة التي يضطلع بها داخل منظومة الأمم المتحدة، كما في حالة أعمال العنف التي يتعرض لها الأطفال. كما تم إيلاء اهتمام واضح بمسألة تمتع الفتيات بالحقوق الأساسية، بما فيها الحقوق المتعلقة بالسن الأدنى القانوني للزواج ومنع الزواج المبكر أو القسري، وكذلك بأهمية تنفيذ الصكوك الدولية على الصعيد الوطني. كما أتاح مزيد من النظر في الوثائق النهائية استعراضاً انتباه اللجنة إلى مجالات باعثة على القلق حددت في أماكن أخرى، وإلى ضرورة أن تؤدي اللجنة دوراً أكبر في التعاون الدولي لصالح الأطفال. وفي هذا الصدد، استرعى الانتباه إلى ضرورة استعراض الآثار التي تترتب على برامج التكييف الهيكلي بغية الحد من آثارها السلبية على الأطفال. وشجع على التفاوض من أجل إيجاد حلول دائمة، بما فيها، الاعفاء من الديون أو تخفيض الديون أو تخفيف الديون بوصفها وسيلة لتعزيز تحويل الديون لصالح برامج التنمية الاجتماعية. وفي مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، طلب العمل على بلوغ الرقم المستهدف المتفق عليه وهو ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي بالنسبة لمجموع المساعدة الإنمائية الرسمية.

١٩٧- وأطلعت الرئيسة أكيلاً بلمباوغو للجنة على ما دار في الاجتماع المعقود في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بين الأمين العام ورؤساء الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، وعلى أهم القرارات المتخذة والتوصيات التي قدمت في إطار الاجتماع السادس لرؤساء الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، المعقود في جنيف، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، (انظر المرفق بالوثيقة، A/50/505).

١٩٨- وقدمت أيضاً بياناً عن التطورات الرئيسية في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المعقود في بيجينغ في الفترة من ٤ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، الذي شاركت فيه مع السيدة فلورا يوفيميو كمثلتين عن اللجنة. وقدمت السيدة هدى بدران التي شاركت في محفل المنظمات غير الحكومية بشأن المرأة معلومات إلى اللجنة عن الاهتمام الذي أولي لحالة الفتيات وضرورة منع التمييز القائم على أساس الجنس ومكافحته، وكذلك لأهمية ضمان توازن كاف بين حقوق الطفل وحقوق ومسؤوليات الوالدين. وكان لحضور

ممثلين من اللجنة في تلك الاجتماعات أهمية كبيرة لضمان إدراج إشارة واضحة إلى اتفاقية حقوق الطفل في الوثيقة النهائية للمؤتمر، وكذلك لتكريس فصل خاص بالفتيات. أما السيدة ماريليا سيردنبيرغ، التي مثلت اللجنة في اجتماع الخبراء الذي عقد في فيينا من ٣ إلى ٧ تموز/يوليه ١٩٩٥ بشأن استنباط مبادئ توجيهية لإدخال منظور يراعي الفوارق بين الجنسين في إطار أعمال نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فقد قدمت إلى اللجنة بياناً عن الاجتماع، لا سيما عما يتعلق بتطبيق هذه المبادئ في إطار هيئات حقوق الإنسان. وأكدت على أن إدخال منظور يراعي الفوارق بين الجنسين في نظريات وممارسات حقوق الإنسان، بما في ذلك التوصيات الموجهة إلى الدول الأطراف وإجراءات المتابعة، من شأنه أن يساهم على نحو حاسم في الحيلولة دون تهميش حقوق الإنسان للنساء والفتيات، وأن يساعد على تغيير المواقف والأنماط السلوكية على جميع المستويات.

١٩٩- وقدمت إلى اللجنة معلومات عما استجد من تطورات في مجال الأنشطة المضطلع بها في إطار الدراسة التي تجريها السيدة غارسا ماشيل عن آثار النزاعات المسلحة على الأطفال. ففي الفترة الأخيرة، استمر التعاون بين السيدة ماشيل واللجنة. واشترك عضوان من اللجنة هما السيدة هدى بدران والسيد توماس همبربرغ، بصفتهم متحدثين رئيسيين، في المشاورات العربية الإقليمية المقفولة في القاهرة في آب/أغسطس ١٩٩٥. وقد تناول الاجتماع مسألة البحث عن السبل والوسائل لحماية الأطفال المعرضين لخطر النزاعات المسلحة وإعادة تأهيل الأطفال الذين يقعون ضحية هذه النزاعات، ومسألة انتهاك الحقوق الأساسية للأطفال والأسباب الرئيسية لنشوب هذه النزاعات، وقدمت في الوقت ذاته توصيات لمنع حدوث النزاعات المسلحة.

٢٠٠- وعرض ممثل منظمة العمل الدولية وثيقة عن عمل الأطفال قدمت إلى لجنة العمالة والسياسة الاجتماعية التابعة للمجلس التنفيذي لمنظمة العمل الدولية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وأكد على أن الوثيقة تعتبر، في الفرع الخاص بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، عن التعاون القائم بين منظمة العمل الدولية واللجنة. وأشار إلى أنه ينبغي مواصلة هذا التعاون ومدته امتداداً طبيعياً على الصعيد الوطني مع مشاركة منظمات أصحاب العمل ونقابات العمال في إطار الهيئات الوطنية التي أنشئت في عدد كبير من الدول من أجل ضمان تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

٢٠١- وقدم ممثل مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص إلى اللجنة بياناً مستكملاً عن حالة اتفاقية حماية الأطفال والتعاون في مجال التبني على المستوى الدولي لعام ١٩٩٣. وأطلع أيضاً اللجنة على ما أُحرز من تقدم في مجال إعداد المشروع الأولي لاتفاقية حماية الأطفال وكذلك في مجال تنفيذ اتفاقية لاهاي بشأن القانون الواجب التطبيق على التزامات نفقة الاعالة واتفاقية الأمم المتحدة بشأن تحصيل النفقة من الخارج.

٢٠٢- ونظراً للأهمية التي توليها اللجنة لنشر المعلومات عن اتفاقية حقوق الطفل، فقد عقدت اجتماعين غير رسميين مع ممثلين من المنظمات التي تُعنى بالأطفال (عقد أحدهما مع أطفال من شتى أنحاء العالم يمثلون مشتركين في القمة العالمية للأطفال لعام ١٩٩٥، وعقد الثاني مع أطفال تحت رعاية رابطة فرنسية هي association Vacances Voyages Loisirs). وتم تبادل مثمر لوجهات النظر بين أعضاء اللجنة والأطفال الذين حضروا الاجتماع أتاح فرصة مناسبة لتفهم مبادئ الاتفاقية وأحكامها على نحو أفضل، من خلال حوار مكثف الأطفال من التعبير عن آرائهم فيما يتعلق بحقوقهم الأساسية.

جيم- مناقشة عامة لموضوع إقامة العدل للأحداث

٢٠٣- قررت لجنة حقوق الطفل، تمشيا مع المادة ٧٤ من نظامها الداخلي المؤقت، تكريس اجتماع أو أكثر، على نحو دوري، لاجراء مناقشة عامة بخصوص مادة معينة من الاتفاقية أو موضوع معين في مجال حقوق الطفل من أجل تعزيز تفهم مضمون الاتفاقية وما لها من أبعاد.

٢٠٤- وقررت اللجنة، مدفوعة بالاسهام الناجح لمناقشاتها السابقة للمواضيع المحورية في سبيل إذكاء ووعي أكبر بمبادئ الاتفاقية وأحكامها، وفي سبيل توفير مبادئ توجيهية للدول من أجل تطبيقها، أن تخصص يوم ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ لمناقشة موضوع إقامة العدل للأحداث.

٢٠٥- وقد حظي موضوع إقامة العدل للأحداث باهتمام مستمر من جانب اللجنة ولا سيما في الملاحظات الختامية التي اعتمدها اللجنة فيما يتعلق بتقارير الدول الأطراف (CRC/C/15)، والاضافات). وأتاحت المناقشة العامة، بذلك، فرصة لتقييم تجربة اللجنة في السنوات الأولى من ولايتها.

٢٠٦- واتضح من تجربة اللجنة أن مسألة إقامة العدل للأحداث تحظى في الحياة العملية باهتمام في إطار سائر الأنظمة القانونية في جميع مناطق العالم. فالفلسفة المنطوية على تحديات وأفكار جديدة، وهي الفلسفة الناشئة عن اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من معايير الأمم المتحدة المعتمدة في هذا المجال، كقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإقامة العدل للأحداث (قواعد بيجينغ) ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع جنوح الأحداث (مبادئ الرياض التوجيهية) وقواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حريتهم، تنادي باعتماد نظام يستهدف الطفل ويعترف به بصفته صاحب حقوق وحرية أساسية ويكفل أن تكون جميع الاجراءات المتعلقة به أو بها مسترشدة بالمصالح الفضلى للطفل بوصف ذلك اعتبارا في المقام الأول. ولتحقيق ذلك النظام، يتعين على الدول الأطراف أن تعتمد جميع التدابير اللازمة من أجل ضمان مطابقة قوانينها وممارساتها الوطنية تطابقا تاما مع أحكام اتفاقية حقوق الطفل، ولا سيما في ضوء المادة ٤ منها.

٢٠٧- وذكّرت اللجنة في مخطط تمهيدي أعدته لارشاد المناقشة العامة، بما توليه هيئات مختلفة في اطار منظومة الأمم المتحدة من اهتمام خاص ومتزايد لمسألة إقامة العدل للأحداث، ولا سيما للقواعد المتعلقة بالأحداث المجردين من حرياتهم. وأشار على نحو خاص، في هذا الصدد، إلى اجتماع فريق الخبراء بشأن الأطفال والأحداث المحتجزين الذي عُقد في فيينا في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ وإلى مجموعة التوصيات الهامة التي اعتمدها فريق الخبراء (E/CN.4/1995/100)، وكذلك إلى التصديق عليها فيما بعد من جانب لجنة حقوق الإنسان (في قرارها ٤١/١٩٩٥) ومؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين. وأولي اهتمام أيضا بالقرارات الهامة التي اعتمدت في الدورة الرابعة للجنة المعنية بمنع الجريمة والعدالة الجنائية. لا سيما تلك المتعلقة بالأطفال كضحايا وكمركبين للجريمة والتنفيذ الفعال لمعايير وقواعد الأمم المتحدة لإقامة العدل للأحداث.

٢٠٨- وحددت اللجنة مجالين رئيسيين يتعين النظر فيهما أثناء المناقشات: هما أهمية التنفيذ الفعال للمعايير القائمة، وأهمية التعاون الدولي، لا سيما من خلال برامج تقديم المساعدة التقنية. ورأت اللجنة أن

مناقشة هذه المواضيع من شأنها أن تسهم في تعزيز أهمية توفر المساءلة عن حماية حقوق الإنسان للطفل واحترامها، وفي إبراز ضرورة تعزيز التضامن الدولي من أجل إعمال هذه الحقوق.

٢٠٩- ودعت اللجنة، كما في مناقشاتها السابقة للمواضيع المحورية، وبناء على المادة ٤٥ من الاتفاقية، ممثلين من أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة ومن الهيئات المختصة الأخرى، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمعاهد البحثية والأكاديمية للاشتراك في المناقشات ولتقديم مشورة خبراءها بشأن الموضوعين المحددين.

٢١٠- وقدمت منظمات عديدة وثائق عن الموضوع. كما قدمت حكومتا النمسا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة مذكرات خطية. ويمكن الاطلاع على قائمة هذه الوثائق والمذكرات في المرفق السادس لهذه الوثيقة.

٢١١- وأدلى ممثلو المنظمات والهيئات التالية ببيانات في يوم إجراء المناقشة العامة: وهي مركز حقوق الإنسان ومركز الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية (فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية)، وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومركز حقوق الطفل في جامعة جننت والحركة الدولية للدفاع عن الأطفال ومكتب الاتحاد الأوروبي للشؤون الإنسانية ومشروع حقوق الطفل التابع لهيئة رصد حقوق الإنسان والرابطة الدولية لقضاة محاكم الأحداث ومحاكم الأسرة والاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين والتحالف الدولي لانتفاضة الطفولة والاتحاد الياباني لرابطات المحامين ومؤسسة رادا بارنن الدولية (لإغاثة الطفولة) ومنظمة أرض الإنسان (بال ساكا)، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب. كما أدلى السيد بروس أدامسون، والسيد دان أودونيل، والسيدة دولتشي ب. اوستريلا-غوست، والسيدة آن سكيلتون (وهي منسقة للجنة المحامين للدفاع عن حقوق الإنسان للطفل في جنوب افريقيا) ببيانات أثناء المناقشة بصفتهم خبراء مستقلين.

٢١٢- وقدمت السيدة ساندرام مايسون وهي عضوة في اللجنة، موضوع اليوم. وأكدت في بيانها على أهمية النهج الشمولي لاتفاقية حقوق الطفل وكذلك على الأهمية الرئيسية لمبادئها العامة التي تعد ذات أهمية خاصة في مجال إقامة العدل للأحداث. وتم التوكيد على أهمية اعتبار الطفل صاحب حقوق وضمن اعتراف واضح وبمبدأ المساواة أمام القانون وتطبيقه والاعتراف بوجود رابطة متأصلة بين حقوق الإنسان والحقوق القانونية بوصف ذلك الوسائل الأساسية لضمان احترام المعايير القائمة، لا سيما معايير اتفاقية حقوق الطفل.

٢١٣- وأتاحت التدخلات المتعددة لأعضاء اللجنة والمشاركين المدعوين إجراء مناقشة حية تم التوكيد خلالها على أهمية قواعد الأمم المتحدة ومبادئها، وقدمت أثناءها أمثلة ملموسة عن المشاريع المضطلع بها على الصعيدين القطري والاقليمي وأشير إلى الانجازات الناجحة أو الصعوبات التي تمت مواجهتها في عملية ضمان إعمال حقوق الطفل في جميع أنحاء العالم.

٢١٤- وفي هذا الاطار، أُشير إلى أن للطابع العالمي الذي تتسم به الاتفاقية أهمية خاصة بما أن ١٨١ دولة قد صدقت عليها. فقد وفرت الاتفاقية مرجعا مشتركا وأتاحت فرصة معالجة قضية إقامة العدل للأحداث من منظور أخلاقي. والطابع الالزامي لأحكامها يعني ضمنا اعتراف الدول الأطراف اعترافا واضحا بالحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك، تطالب الاتفاقية بتنفيذ أكثر الأحكام الكفيلة بأن تفضي

إلى أعمال حقوق الطفل، ويتعين بالتالي النظر إليها مقترنة بالصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة، أي قواعد بيجينغ ومبادئ الرياض التوجيهية وقواعد حماية الأحداث المجردين من حريتهم. فهذه الصكوك تكمل وتوفر إرشادات لتنفيذ الحقوق المعترف بها في الاتفاقية وتؤكد عدم وجود أي تعارض ممكن بين حقوق الإنسان وإقامة العدل للأحداث.

٢١٥- وقد اعتمدت اللجنة هذا النهج، في معظم الأحيان، لدى النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف وفي إعداد قائمة بالقضايا المتعين مناقشتها وكذلك في صياغة الملاحظات الختامية والتوصيات الموجهة إلى الحكومات. كما يمكن للجنة أن تستهدي بهذا النهج في صياغة المبادئ التوجيهية لإعداد التقارير الدورية التي يتعين تقديمها في المستقبل بناء على المادة ٤٤ من الاتفاقية.

٢١٦- وينبغي أيضا أن تستهدي الإجراءات المتخذة من أجل أعمال حقوق الطفل في سياق أوسع بنهج كهذا، بما أنه لا يمكن أن تكون إقامة العدل للأحداث مقصورة على حالات تنطوي على تعارض مع القانون الجنائي. فعلى سبيل التوضيح، أولي اهتمام لمجال طلب اللجوء واللاجئين والأطفال غير المصحوبين بوصي. والواقع أن تنوع أحكام اتفاقية حقوق الطفل الواجبة التطبيق عليهم والطابع العالمي لهذا الصك القانوني، قد وسعا نطاق حماية حقوقهم الإنسانية الأساسية والضمانات القانونية، لا سيما في الحالات التي يحرم فيها الأطفال من حرياتهم أو في حالات الانفصال عن أسرهم. فمن المهم جدا في حالات كهذه ضمان معاملة الطفل على نحو يتماشى مع تنمية شعور الطفل بكرامته وقدره وأن تكون القرارات متخذة بالفعل من منطلق تحقيق مصالح الطفل الفضلى، في إطار عملية قانونية تخول الطفل القادر على تكوين آرائه الشخصية الحق في التعبير عن هذه الآراء بحرية.

٢١٧- وفي إطار تقييم تجربة اللجنة لدى اضطلاعها بمهمة الرصد، أكد على أن التقارير كانت في معظم الأحيان تفتقر إلى المعلومات المتعلقة بإقامة العدل للأحداث، بما في ذلك البيانات عن عدد الأطفال المجردين من حرياتهم بالقبض عليهم أو باحتجازهم أو بسجنهم. فالتقارير تقتصر عادة على شرح عام للأحكام القانونية، ونادرا ما تعالج العوامل الاجتماعية المفضية إلى تورط الأحداث في حالات مخالفة للقانون أو ما للقرارات التي تتخذ في هذا السياق من آثار اجتماعية عليهم. وبالمثل، لا تحدد هذه التقارير عادة العوامل أو الصعوبات التي تعترض سبيل الأعمال الفعال لحقوق الطفل.

٢١٨- وقد لوحظ على نحو خاص أن التشريعات أو الممارسات الوطنية لا تأخذ كما ينبغي بالمبادئ العامة للاتفاقية. ففي مجال عدم التمييز، أُعرب عن قلق خاص إزاء الحالات التي لا تزال تسود فيها المعايير الذاتية والتعسفية (كتلك المتعلقة ببلوغ سن المراهقة أو سن التمييز أو شخصية الطفل) التي يُستند إليها في تقييم المسؤولية الجنائية للطفل أو في تقرير التدابير الواجبة التطبيق عليه. وأولي اهتمام أيضا لحالة الأطفال الذين يعيشون و/أو يعملون في الشوارع، الذين كثيرا ما يتعرضون للاستبعاد الاجتماعي أو للاحتقار، من جانب الشرطة أيضا، بسبب ظروف حياتهم الهشة. وقد مهدت هذه الظروف الطريق لحدوث تجاوزات مستمرة وشديدة نادرا ما تم رصدها أو المعاقبة عليها، وهي لذلك ترتكب وتفلت من العقاب على نحو غير مقبول.

٢١٩- ومبدأ مصالح الطفل الفضلى أعادت الاتفاقية تأكيده في سياق إقامة العدل للأحداث، لا سيما حيث تؤكد أنه ينبغي معاملة الطفل على نحو يتماشى مع تنمية شعوره بكرامته وقدره مما يعزز احترام حقوق

الإنسان للطفل وحرياته الأساسية مع مراعاة عمر الطفل واحتياجاته الخاصة. بيد أنه اتضح من التقارير أن أنظمة العدالة الخاصة بالأحداث كثيرا ما تكون معدومة أو أن القضاة والمحامين والاختصاصيين الاجتماعيين والموظفين في المؤسسات لم يتلقوا أي تدريب خاص، وأن المعلومات عن الحقوق الأساسية والضمانات القانونية لا تتاح للأطفال. ولهذه الأسباب، وعلى العكس مما نصت عليه الاتفاقية، لا يمارس تدبير حرمان الطفل من حريته كملجأ أخير ولا لأقصر فترة زمنية ممكنة على نحو ما نصت عليه الاتفاقية، وإقامة الاتصالات مع الأسرة ليست القاعدة المطبقة، كما أن امكانية الاستعانة بمحام أو غيره من المساعدات القانونية غير متوفرة وكثيرا ما تكون المساعدة القانونية المجانية غير متاحة.

٢٢٠- كما يتبين من تقارير الدول الأطراف، فيما يتعلق بحق الطفل في المشاركة في الإجراءات المتعلقة به، أن الأطفال نادرا ما يكونون على علم كاف بحقوقهم، بما في ذلك الحق في الاستعانة بمستشار قانوني، أو على علم بظروف وملابسات القضية أو بالتدابير المقررة. وكثيرا ما يحرمون أيضا من الحق في تقديم الشكاوى عندما يتعرضون لانتهاكات حقوقهم الأساسية، بما في ذلك حالات التعرض لسوء المعاملة والتعديبات الجنسية. بل ان الاتجاه المتزايد نحو امكانية تعرض إقامة العدل للأحداث للضغوط الاجتماعية والمثيرة للمشاعر أصبح مسألة تدعو إلى قلق خاص، بما أنها تتيح امكانيات تقويض احترام مصالح الطفل الفضلى.

٢٢١- ولوحظ أيضا مع أسف شديد أن عقوبة الإعدام لا تزال مطبقة في بعض البلدان على أشخاص دون سن ١٨ عاما، وأن الضرب والجلد يستخدمان كتدابير تربوية وعقابية، وأنه لا يولى اهتمام كاف لضرورة تعزيز نظام فعال لاعادة التأهيل البدني والنفسي للطفل وإعادة دمجه في المجتمع في بيئة تتيح تعزيز صحته واحترامه لذاته وكرامته.

٢٢٢- وفي هذا السياق، رئي أن هناك ضرورة واضحة لضمان حملة إعلامية وتوعية بحقوق الطفل، بصورة منتظمة، وفقا للمادة ٤٢ من الاتفاقية، وانطلاقا من روح عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وينبغي بذل جهود خاصة من أجل اتاحة المعلومات للأطفال ومن خلال النظام المدرسي أيضا، بوصف ذلك وسيلة لتعزيز منع انتهاكات حقوق الطفل الأساسية أو أعمال الضمانات القانونية الأساسية.

٢٢٣- كما ينبغي اتخاذ مزيد من الخطوات لضمان الاضطلاع بأنشطة تدريبية على نحو منتظم لصالح مجموعات الموظفين ذوي الصلة ممن يعملون في هذا المجال إلى جانب الأطفال ومن أجلهم. وفي هذا الصدد، أكد على أهمية ادراج اتفاقية حقوق الطفل في المناهج التدريبية والتعبير عن قيمها الأساسية في مدونات السلوك ذات الصلة. واشير بصورة خاصة إلى الدور الذي يؤديه القضاة والمحامون والأخصائيون الاجتماعيون والموظفين المكلفون بإنفاذ القوانين وموظفو الهجرة والعاملون في مؤسسات رعاية الأطفال.

٢٢٤- وأُكد على أن هناك ضرورة ملحة لضمان اصدار ونشر دليل عن معايير إقامة العدل للأحداث على نطاق واسع، بما في ذلك الاتفاقية وغيرها من معايير الأمم المتحدة ذات الصلة المعتمدة في هذا المجال، مع ادراج تعليقات عليها إذا أمكن ذلك، فضلا عن نشر دليل خاص بتدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين. وإذ تعرب اللجنة عن رغبتها في المشاركة في هذه الجهود، تعترف بأهمية اصدار دلائل من هذا القبيل بوصفها أداة للاضطلاع بأنشطة وقائية وتدريبية، بما فيها تلك التي يقوم بها مركز حقوق الإنسان والفرع المعني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

٢٢٥- ويمكن لجميع هذه التدابير أن تسهم أيضا في ضمان الإعمال الفعال لحقوق الطفل وأن تعزز امتثال التشريعات الوطنية امتثالا تاما للمعايير الدولية المعتمدة في مجال إقامة العدل للأحداث.

٢٢٦- وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساعد التدابير المذكورة أعلاه على ضمان أن ينظر إلى الطفل دوما بوصفه صاحب الحقوق المتأصلة في كرامة الإنسان وأن ينظر إليه بوصفه ضحية لحالات عديدة من ضمنها حالات استغلال الطفل جنسيا وبغاء الطفل واستغلاله في العروض والمواد الداعرة. ويجب أن تكون مساءلة الطفل جنائيا قائمة على أساس معايير موضوعية وتستبعد كليا الحالات التي يكون فيها الطفل عرضة حقا للفقر والاستبعاد الاجتماعي.

٢٢٧- وعلاوة على ذلك، لا يجوز حرمان الطفل من حريته، لا سيما الاحتجاز قبل المحاكمة، بصورة غير قانونية أو تعسفية. ولا يجوز اللجوء إلى هذه التدابير إلا إذا اتضح أن سائر الحلول البديلة الأخرى غير ملائمة. وينبغي أن يتمتع الطفل الذي يحرم من حريته بالحق في الحصول فورا على مساعدة قانونية أو غيرها من المساعدات القانونية الملائمة، وبالحق في الطعن في الحرمان من الحرية أمام المحكمة أو أمام أي هيئة أخرى مستقلة ونزيهة. وينبغي احترام حياة الطفل الخاصة تماما أثناء جميع مراحل الدعوى بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالسجلات الجنائية وإمكانية الإفصاح عنها ونشرها عن طريق وسائل الإعلام.

٢٢٨- وأعرب في السياق ذاته عن قلق إزاء ايداع الأطفال في مؤسسات، بذريعة توفير الرعاية لهم، دون إيلاء الاعتبار الواجب لمصالح الطفل الفضلى ودون توفير الضمانات الأساسية المعترف بها في الاتفاقية، بما في ذلك الحق في الطعن في قرار الإيداع في مؤسسة الرعاية أمام سلطة قضائية، والحق في إجراء مراجعة دورية للعلاج المقدم للطفل ولجميع الظروف الأخرى ذات الصلة بايداعه والحق في تقديم الشكاوى.

٢٢٩- وحث على السعي من أجل إيجاد حلول بديلة للرعاية المؤسسية وطلب اعتماد التدابير المناسبة لوضع حد لعدم الشفافية السائدة في مؤسسات رعاية الأطفال. وفي هذا الصدد، اقترح إيلاء اهتمام جدي لإعداد آليات مستقلة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل ضمان إجراء زيارات دورية ورصد فعال لهذه المؤسسات، بما في ذلك رصد الشكاوى التي يمكن أن تقدم. وإذ ذكّر المشتركين بأهمية الدور الذي تؤديه اللجنة الدولية للصليب الأحمر، لا سيما في حالات النزاعات المسلحة، والجهود التي تبذلها حاليا لجنة حقوق الإنسان الرامية إلى استحداث نظام لإجراء زيارات دورية إلى أماكن الاحتجاز في إطار بروتوكول اختياري يلحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، أكدوا على ما للآليات المستقلة الوطنية من أهمية خاصة. وفي هذا الصدد، أشير إلى الدور الذي يمكن أن يؤديه القضاء وإلى أهمية الدور الذي يمكن أن يضطلع به أمين مظالم لضمان احترام حقوق الطفل ومصالحه.

٢٣٠- واعترف أثناء المناقشات بدور الأسرة بوصفه أساسيا لضمان التمتع الفعال للأطفال بحقوقهم وإعادة دمجهم في بيئة تعزز احترامهم لذاتهم وكرامتهم. وبناء على كل من الاتفاقية ومبادئ الرياض التوجيهية، ينبغي تشجيع الأسرة على إقامة اتصالات وثيقة ومستمرة مع الأطفال المودعين في مؤسسات وأن تستشار في العلاج المقدم للأطفال. وينبغي تعزيز التنشئة الاجتماعية للطفل من خلال زيادة إشراك الأسر في برامج الأطفال وتسهيل خروج الأطفال لإجراء زيارات إلى منازلهم. وأوصي في هذا الصدد بإجراء بحوث فيما لإقامة العدل للأحداث من آثار اجتماعية ونفسية.

٢٣١- وما هو مثير للاهتمام هو أن نلاحظ، في هذا الصدد، الأهمية التي توليها الأنظمة التقليدية للأسرة، بما في ذلك الأسرة المتعددة الأفراد، وكذلك للمجتمع، في عملية ضمان إعادة دمج الأطفال في المجتمع وتعزيز مشاركتهم الفعالة فيه. وتتيح نظم كهذه احترام الحياة الخاصة للأسرة وتشجع على الأخذ بالتدابير العلاجية والاصلاحية كبدائل للاحتجاز أو العقوبات الجسدية.

٢٣٢- ولذلك اعتبر اجراء بحث في هذا المجال مهما لايجاد حلول تقليدية تتماشى تماما مع الاتفاقية وقيمها الأساسية. وإذا كانت حلول كهذه متفقا عليها على نطاق واسع في مجتمع ما، فيمكن أن تكون مفيدة جدا في الأعمال الفعال لحقوق الطفل.

٢٣٣- وتم التأكيد في المناقشة العامة على الأهمية العظمى للتعاون الدولي في مجال إقامة العدل للأحداث، وهو مجال بات ذا أولوية فعلية بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة.

٢٣٤- وبناء على ذلك، يتعين على الهيئات ذات الصلة، بما فيها لجنة حقوق الطفل ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية والفرع المعني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية التابع لمركز الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية ولجنة حقوق الإنسان فضلا عن الفرع المعني بالخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية والإعلام التابع لمركز حقوق الإنسان، أن تتعاون على نحو متزايد في مجالات اجراء البحوث والتدريب ونشر المعلومات وتبادلها وتنفيذ المعايير القائمة ورصدها فضلا عن وضع برامج معينة لتقديم المساعدة التقنية. ولا يمكن إلا من خلال هذا التعاون ترشيد استخدام الموارد وتنسيق الأنشطة وتعزيز فعالية البرامج، مع التأكيد في الوقت ذاته بوضوح على العلاقة الوثيقة بين العدالة الجنائية وحقوق الإنسان. ولهذا السبب، فقد رحب بمشاركة ممثلي بعض هذه الهيئات في المناقشة المحورية.

٢٣٥- واعترف بأن نظام تقديم التقارير المنصوص عليه في الاتفاقية، بما في ذلك الحوار الذي يجري مع الدول الأطراف والملاحظات الختامية التي تعتمد عليها اللجنة، يشكل أداة هامة جدا لضمان وجود اطار شامل لوضع برامج المساعدة التقنية. فهو يوفر أساسا لتفهم الحالة في أي بلد كان، ولتعزيز التعاون الدولي ودعم القدرات والهيكل الأساسية الوطنية.

٢٣٦- ويمكن أن تكون التوصيات التي توجهها اللجنة إلى الدول الأطراف مفيدة جدا بالنسبة لتنفيذ برامج المساعدة التقنية في مجالات البحث والاصلاحات القانونية وتدريب المجموعات المهنية أو بالنسبة لدراسة البدائل للتدابير الاحتجازية وكذلك بالنسبة لبعثات تقدير الاحتياجات واجراءات التقييم.

٢٣٧- ونظرا لجميع هذه الأسباب وفي ضوء التصديق شبه العالمي على اتفاقية حقوق الطفل، تعد اللجنة نقطة مركزية طبيعية وتؤدي دورا مركزيا وحفازا في مجال التعاون والمساعدة الدوليين في إقامة العدل للأحداث.

٢٣٨- ورحبت اللجنة، من هذا المنطلق، بالمبادرات الرامية إلى دراسة استراتيجية للتعاون التقني وامكانية إنشاء شبكة لهذا الغرض. كما رحبت بالمقترحات المقدمة من أجل ضمان تقديم مزيد من المساعدة إلى اللجنة، بناء على خطة عمل المفوض السامي لحقوق الإنسان أو من خلال إنشاء مؤسسة مستقلة لهذا الغرض.

دال- اليوم المقبل للمناقشة العامة

٢٣٩- تتوخى اللجنة تكريس اليوم المقبل للمناقشة العامة، المحدد انعقاده في دورة اللجنة الثالثة عشرة (أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦)، لموضوع الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي للطفل، بناءً على أحكام المادة ٣٤ من الاتفاقية. ولإعداد هذه المناقشة المحورية، ستنشئ اللجنة فريق عمل من ضمن أعضائها (السيدة فلورا بوفينييو والسيدة ساندراس ماسون) من أجل وضع مشروع مخطط تمهيدي لتحديد القضايا الرئيسية التي ستثار أثناء المناقشة، من أجل إدراجها في تقرير اللجنة عن دورتها الحادية عشرة التي ستعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

هاء- مبادئ توجيهية بشأن التقارير الدورية

٢٤٠- تنص الفقرة ١ من المادة ٤٤ من الاتفاقية، على أن تتعهد الدول الأطراف بأن تقدم إلى اللجنة تقارير عن حالة تنفيذ الاتفاقية

(أ) في غضون سنتين من بدء نفاذ هذه الاتفاقية بالنسبة للدولة الطرف المعنية؛

(ب) وبعد ذلك مرة كل خمس سنوات.

٢٤١- وبما أن اللجنة ستلتقي التقارير الدورية من الدول الأطراف اعتباراً من أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، فقد قررت إنشاء فريق عمل مكون من عضوين من أعضائها (هما السيدة هدى بدران والسيد يوري كولوسوف) بغية إعداد ورقة عمل عن الأطار المفاهيمي للمبادئ التوجيهية المتعلقة بشكل ومضمون التقارير الدورية المقدمة من الدول الأطراف، في دورة اللجنة المقبلة، التي ستعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وسيستعان بورقة العمل كأساس لتنقيح المبادئ التوجيهية، التي سيتم وضعها في صيغتها النهائية من أجل اعتمادها في دورة اللجنة الثانية عشرة (أيار/مايو - حزيران/يونيه ١٩٩٦).

رابعاً- مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية عشرة

٢٤٢- فيما يلي مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورة اللجنة الحادية عشرة:

١- اعتماد جدول الأعمال

٢- المسائل التنظيمية ومسائل أخرى

٣- تقديم تقارير الدول الأطراف وفقاً للمادة ٤٤ من الاتفاقية

٤- النظر في تقارير الدول الأطراف

٥- أساليب عمل اللجنة

٦- اجتماعات اللجنة المقبلة

٧- مسائل أخرى

خامسا- اعتماد التقرير

٢٤٣- اعتمدت اللجنة في جلستها ٢٥٩، المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، تقريرها عن دورتها العاشرة.

المرفق الأول

قائمة بالدول التي صدقت على اتفاقية حقوق الطفل أو انضمت إليها حتى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (١٨١)

<u>تاريخ بدء النفاذ</u>	<u>تاريخ التوقيع</u>	<u>الدولة</u>
١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	الاتحاد الروسي
١٣ حزيران/يونيه ١٩٩١		اثيوبيا
١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢		أذربيجان
٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩١	٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٠	الأرجنتين
٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩١	٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٠	الأردن
٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٣		أرمينيا
٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤	٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣	اريتريا
٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	اسبانيا
١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩١	٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٠	استراليا
٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١		استونيا
٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١	٣ تموز/يوليه ١٩٩٠	اسرائيل
٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤	٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	أفغانستان
٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	أكوادور
٢٨ آذار/مارس ١٩٩٢	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	ألبانيا
٥ نيسان/أبريل ١٩٩٢	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	ألمانيا
٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣	١٢ آذار/مارس ١٩٩١	انتيفوا وبربودا
٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	اندونيسيا
٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١	١٤ شباط/فبراير ١٩٩٠	أنغولا

تاريخ استلام وثيقة

التصديق أو الانضمام^(١)

١٦ آب/أغسطس ١٩٩٠	١٦ آب/أغسطس ١٩٩٠
١٤ أيار/مايو ١٩٩١ ^(١)	
١٣ آب/أغسطس ١٩٩٢ ^(١)	
٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠	٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠
٢٤ أيار/مايو ١٩٩١	٢٤ أيار/مايو ١٩٩١
٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٣ ^(١)	٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٣ ^(١)
٣ آب/أغسطس ١٩٩٤	٣ آب/أغسطس ١٩٩٤
٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠	٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠
١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠	١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠
٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ^(١)	٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ^(١)
٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١	٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١
٢٨ آذار/مارس ١٩٩٤ ^(١)	٢٨ آذار/مارس ١٩٩٤ ^(١)
٢٣ آذار/مارس ١٩٩٠	٢٣ آذار/مارس ١٩٩٠
٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٢	٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٢
٦ آذار/مارس ١٩٩٢	٦ آذار/مارس ١٩٩٢
٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣	٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣
٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠
٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠	٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

تاريخ بدء النفاذ	تاريخ استلام وثيقة التصديق أو الانضمام ^(١)	تاريخ التوقيع	الدولة
٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤	٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤ ^(١)	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٠	أوزباكستان
١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٠	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٠	أوغندا
٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١	٢٨ آب/أغسطس ١٩٩١	٢١ شباط/فبراير ١٩٩١	أوكرانيا
١٢ آب/أغسطس ١٩٩٤	١٣ تموز/يوليه ١٩٩٤	٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١	ايران (جمهورية-الإسلامية)
٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢	٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢	٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	ايرلندا
٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢	٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	ايسلندا
٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١	٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	إيطاليا
٣١ آذار/مارس ١٩٩٣	١ آذار/مارس ١٩٩٣	٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	بابوا غينيا الجديدة
٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠	٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	٤ نيسان/أبريل ١٩٩٠	باراغواي
١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠	١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠	٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	باكستان
١٤ آذار/مارس ١٩٩٢	١٣ شباط/فبراير ١٩٩٢ ^(١)	٤ آب/أغسطس ١٩٩٥ ^(١)	بالاو
٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠	٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	البحرين
٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠	٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠	١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٠	البرازيل
٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠	٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	بربادوس
١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢	١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	البرتغال
٣ تموز/يوليه ١٩٩١	٣ حزيران/يونيه ١٩٩١	٣١ أيار/مايو ١٩٩٠	بلجيكا
٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	٢ أيار/مايو ١٩٩٠	٢ آذار/مارس ١٩٩٠	بلغاريا
٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	٣ آب/أغسطس ١٩٩٠	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	بليز
١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١	١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	بنغلاديش
٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	٣ آب/أغسطس ١٩٩٠	٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٠	بنما
٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	١ آب/أغسطس ١٩٩٠	٤ حزيران/يونيه ١٩٩٠	بنن
١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥	١٤ آذار/مارس ١٩٩٥ ^(١)	٤ حزيران/يونيه ١٩٩٠	بوتان
٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	٣١ آب/أغسطس ١٩٩٠	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	بوتسوانا
			بوركينافاسو

بوروندي

٨ أيار/مايو ١٩٩٠

١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠

١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠

تاريخ بدء النفاذ	تاريخ استلام وثيقة التصديق أو الانضمام ^(١)	تاريخ التوقيع	الدولة
٦ آذار/مارس ١٩٩٢	٧ حزيران/يونيه ١٩٩١	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	البوسنة والهرسك*
٧ تموز/يوليه ١٩٩١	٧ حزيران/يونيه ١٩٩١	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	بولندا
٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠	٨ آذار/مارس ١٩٩٠	بوليفيا
٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠	٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	بيرو
٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠	١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	بيلاروس
٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٢	٢٧ آذار/مارس ١٩٩٢ ^(١)		تايلند
١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣	٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ^(١)		تركمانستان
٤ أيار/مايو ١٩٩٥	٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥	١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	تركيا
٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢	٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١	٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	ترينيداد وتوباغو
١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠	٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠	٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	تشاد
٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	١ آب/أغسطس ١٩٩٠	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	توغو
٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥	٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ ^(١)		توفالو
٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥	٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ ^(١)		توغا
٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٢	٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢	٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٠	تونس
١٣ حزيران/يونيه ١٩٩١	١٤ أيار/مايو ١٩٩١	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	جامايكا
١٦ أيار/مايو ١٩٩٣	١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٣	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	الجزائر
٢٢ آذار/مارس ١٩٩١	٢٠ شباط/فبراير ١٩٩١	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	جزر البهاما
١٠ أيار/مايو ١٩٩٥	١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥ ^(١)	٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠	جزر سليمان
٢١ تموز/يوليه ١٩٩٣	٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣	٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	جزر القمر
٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣	٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣	١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٣	جزر مارشال
١٥ أيار/مايو ١٩٩٣	١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٣ ^(١)		الجمهورية العربية الليبية
٢٣ أيار/مايو ١٩٩٢	٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٢	٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٠	جمهورية أفريقيا الوسطى
١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣	١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣		الجمهورية التشيكية*
١٠ تموز/يوليه ١٩٩١	١٠ حزيران/يونيه ١٩٩١	١ حزيران/يونيه ١٩٩٠	جمهورية تنزانيا المتحدة
١١ تموز/يوليه ١٩٩١	١١ حزيران/يونيه ١٩٩١	٨ آب/أغسطس ١٩٩٠	الجمهورية الدومينيكية
١٤ آب/أغسطس ١٩٩٣	١٥ تموز/يوليه ١٩٩٣	١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	الجمهورية العربية السورية
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١	٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١	٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	جمهورية كوريا
٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠	٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٠	جمهورية كوريا الديمقراطية

95-14876F1

تاريخ استلام وثيقة التصديق أو الانضمام^(١)

تاريخ بدء النفاذ

٧ حزيران/يونيه ١٩٩١	٨ أيار/مايو ١٩٩١ ^(١)
١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١	
٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٣	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ^(١)
١٦ تموز/يوليه ١٩٩٥	١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥
٢ تموز/يوليه ١٩٩٤	٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤ ^(١)
٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١	٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠
١٨ آب/أغسطس ١٩٩١	١٩ تموز/يوليه ١٩٩١
١٢ نيسان/أبريل ١٩٩١	١٣ آذار/مارس ١٩٩١
٤ تموز/يوليه ١٩٩٢	٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ^(١)
٢٢ شباط/فبراير ١٩٩١	٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١
٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠	٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠
٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠	٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠
٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢	٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١
١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠	١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠
٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤	٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤
٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١	٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ^(١)
١٣ حزيران/يونيه ١٩٩١	١٤ أيار/مايو ١٩٩١ ^(١)
٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣	٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣
٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٠
١٦ تموز/يوليه ١٩٩٣	١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ ^(١)
١١ آب/أغسطس ١٩٩١	١٢ تموز/يوليه ١٩٩١

تاريخ التوقيع

الدولة

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة*	
جمهورية مولدوفا	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣
جنوب افريقيا	
جورجيا	
جيبوتي	٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠
الدايمرك	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠
دومينيكا	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠
الرأس الأخضر	
رواندا	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠
رومانيا	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠
زاثير	٢٠ آذار/مارس ١٩٩٠
زامبيا	٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠
زمبابوي	٨ آذار/مارس ١٩٩٠
ساموا	٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠
سان مارينو	
سان تومي وبرنسيبي	
سان فنسنت وجزر غرينادين	٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣
سانت كيتس ونيفيس	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠
سانت لوسيا	
سري لانكا	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠

٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠

١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣

١٠ تموز/يوليه ١٩٩٠

٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠

السلفادور

سلوفاكيا*

تاريخ استلام وثيقة التصديق أو الانضمام^(١)

٢٥	حزيران/يونيه ١٩٩١
٤	تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥
٧	أيلول/سبتمبر ١٩٩٠
٦	تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥
٧	أيلول/سبتمبر ١٩٩٠
٣١	آذار/مارس ١٩٩٣
٧	أيلول/سبتمبر ١٩٩٠
٧	أيلول/سبتمبر ١٩٩٠
٧	تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠
١٢	أيلول/سبتمبر ١٩٩٠
١	نيسان/أبريل ١٩٩٢
٢٥	تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣
١٥	تموز/يوليه ١٩٩٤
١١	آذار/مارس ١٩٩٤
٧	أيلول/سبتمبر ١٩٩٠
٧	أيلول/سبتمبر ١٩٩٠
٥	كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠
٧	أيلول/سبتمبر ١٩٩٠
١٣	شباط/فبراير ١٩٩١
٧	أيلول/سبتمبر ١٩٩٠
١٥	تموز/يوليه ١٩٩٢
١٩	أيلول/سبتمبر ١٩٩٠
٦	آب/أغسطس ١٩٩٣

تاريخ التوقيع

٥	تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ (أ)
٣١	تموز/يوليه ١٩٩٠
٧	أيلول/سبتمبر ١٩٩٥
٣	آب/أغسطس ١٩٩٠
١	آذار/مارس ١٩٩٣
٢٩	حزيران/يونيه ١٩٩٠
١٨	حزيران/يونيه ١٩٩٠
٧	أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ^(ب)
١٣	آب/أغسطس ١٩٩٠
٢	آذار/مارس ١٩٩٢
٢٦	تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ ^(ب)
١٥	حزيران/يونيه ١٩٩٤ ^(ب)
٩	شباط/فبراير ١٩٩٤
٨	آب/أغسطس ١٩٩٠
٥	شباط/فبراير ١٩٩٠
٥	تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠
٦	حزيران/يونيه ١٩٩٠
١٤	كانون الثاني/يناير ١٩٩١
١٣	تموز/يوليه ١٩٩٠ ^(ب)
١٥	حزيران/يونيه ١٩٩٢ ^(ب)
٢٠	آب/أغسطس ١٩٩٠
٧	تموز/يوليه ١٩٩٣

الدولة

سلوفينيا*	
سنغافورة	
السنغال	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠
سوازيلند	٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٠
السودان	٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٠
سورينام	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠
السويد	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠
سيراليون	١٣ شباط/فبراير ١٩٩٠
سيشيل	
شيلي	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠
الصين	٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٠
طاجيكستان	
العراق	
غابون	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠
غامبيا	٥ شباط/فبراير ١٩٩٠
غانا	٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠
غرينادا	٢١ شباط/فبراير ١٩٩٠
غواتيمالا	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠
غيانا	٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠
غينيا	
غينيا الاستوائية	
غينيا بيساو	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠
فانواتو	٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠

فرنسا
الغلبين

٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠
٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠

٧ آب/أغسطس ١٩٩٠
٢١ آب/أغسطس ١٩٩٠

٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠
٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠

تاريخ بدء النفاذ	تاريخ استلام وثيقة التصديق أو الانضمام ^(١)	تاريخ التوقيع	الدولة
١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠	١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	فنزويلا
٢٠ تموز/يوليه ١٩٩١	٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩١	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	فنلندا
١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣	١٣ آب/أغسطس ١٩٩٣	٢ تموز/يوليه ١٩٩٣	فيجي
٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٠	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	فييت نام
٩ آذار/مارس ١٩٩١	٧ شباط/فبراير ١٩٩١	٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠	قبرص
٣ أيار/مايو ١٩٩٥	٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥	٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢	قطر
٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤	٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤	١٦ شباط/فبراير ١٩٩٤	قيرغيزستان
١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤	١٢ آب/أغسطس ١٩٩٤	١٦ شباط/فبراير ١٩٩٤	كازاخستان
١٠ شباط/فبراير ١٩٩٣	١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣	٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	الكاميرون
٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٠	٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٠	الكرسي الرسولي
٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١	٨ نيسان/أبريل ١٩٩٠	٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢	كرواتيا*
١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢	١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢	٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢	كمبوديا
١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢	١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١	٢٨ أيار/مايو ١٩٩٠	كندا
٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١	٢١ آب/أغسطس ١٩٩١	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	كوبا
٦ آذار/مارس ١٩٩١	٤ شباط/فبراير ١٩٩١	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	كوت ديفوار
٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	٤ شباط/فبراير ١٩٩١	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	كوت ديفوار
١٣ شباط/فبراير ١٩٩١	٢١ آب/أغسطس ١٩٩٠	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	كولومبيا
١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣	١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	كولومبيا
٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١	١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ ^(١)	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	الكويت
٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١	٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠	الكويت
١٤ أيار/مايو ١٩٩٢	٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٠	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	كينيا
١٢ حزيران/يونيه ١٩٩١	١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٢ ^(١)	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	لاتفيا
٩ نيسان/أبريل ١٩٩٢	١٤ أيار/مايو ١٩٩١	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	لبنان
٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤	١٠ آذار/مارس ١٩٩٢	٢١ آب/أغسطس ١٩٩٠	ليسوتو
	٧ آذار/مارس ١٩٩٤	٢١ آذار/مارس ١٩٩٠	لكسمبرغ

٤ تموز/يوليه ١٩٩٣

٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣

٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٠

ليبيريا

95-14876F1

تاريخ بدء النفاذ	تاريخ استلام وثيقة التصديق أو الانضمام ^(١)	تاريخ التوقيع	الدولة
١ آذار/مارس ١٩٩٢	٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ^(١)	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	ليتوانيا
٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠	٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	مالطة
٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠	٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	مالي
١٩ آذار/مارس ١٩٩٥	١٧ شباط/فبراير ١٩٩٥ ^(١)	١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٠	ماليزيا
١٨ نيسان/أبريل ١٩٩١	١٩ آذار/مارس ١٩٩١	٥ شباط/فبراير ١٩٩٠	مدغشقر
٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	٦ تموز/يوليه ١٩٩٠	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	مصر
٢١ تموز/يوليه ١٩٩٣	٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٣	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	المغرب
٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠	٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	المكسيك
١ شباط/فبراير ١٩٩١	٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ^(١)	٢١ آب/أغسطس ١٩٩٠	ملاوي
١٣ آذار/مارس ١٩٩١	١١ شباط/فبراير ١٩٩١	١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٠	ملديف
١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢	١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١	١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٠	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية
٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	٥ تموز/يوليه ١٩٩٠	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	منغوليا
١٥ حزيران/يونيه ١٩٩١	١٦ أيار/مايو ١٩٩١	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	موريتانيا
٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ^(١)	٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	موريشيوس
٢٦ أيار/مايو ١٩٩٤	٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤		موزامبيق
٢١ تموز/يوليه ١٩٩٣	٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٣ ^(١)		موناكو
١٤ آب/أغسطس ١٩٩١	١٥ تموز/يوليه ١٩٩١ ^(١)		ميانمار
٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣	٥ أيار/مايو ١٩٩٣ ^(١)		ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)
٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠	٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	ناميبيا
٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤	٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٤ ^(١)		ناورو
٧ شباط/فبراير ١٩٩١	٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	النرويج
٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢	٦ آب/أغسطس ١٩٩٢	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	النمسا
١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠	١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	نيبال

٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠

١٩٩٠ أيلول/سبتمبر ٣٠

١٩٩٠ كانون الثاني/يناير ٢٦

النيجر

<u>تاريخ بدء النفاذ</u>	<u>تاريخ استلام وثيقة التصديق أو الانضمام^(١)</u>	<u>تاريخ التوقيع</u>	<u>الدولة</u>
١٩	١٩٩١ أيار/مايو	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	نيجيريا
٤	تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠	٦ شباط/فبراير ١٩٩٠	نيكاراغوا
٦	١٩٩٥ أيار/مايو	١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠	نيوزيلندا
٨	١٩٩٥ تموز/يوليه	٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	هايتي
١١	١٩٩٣ كانون الثاني/يناير		الهند
٩	١٩٩٠ أيلول/سبتمبر	٣١ أيار/مايو ١٩٩٠	هندوراس
٦	تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١	١٤ آذار/مارس ١٩٩٠	هنغاريا
٢٧	١٩٩٥ آذار/مارس	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	هولندا
٢٧	١٩٩٤ أيار/مايو	٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	اليابان
٣١	١٩٩١ أيار/مايو	١٣ شباط/فبراير ١٩٩٠	اليمن
٢	١٩٩١ شباط/فبراير	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	يوغوسلافيا
١٠	١٩٩٣ حزيران/يونيه	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	اليونان

المرفق الثاني

لجنة حقوق الطفل

العضوية

<u>اسم العضو</u>	<u>بلد الجنسية</u>
السيدة هدى بدران*	مصر
السيدة أكيلا بليمباوغو**	بوركينافاسو
السيدة فلورا س. يوفميو*	الفلبين
السيد توماس همبرغ**	السويد
السيدة جوديث كارب**	إسرائيل
السيد يوري كولوسوف**	الاتحاد الروسي
الآنسة ساندرابرونيلاماسون**	بربادوس
السيد سويثون تاشيونا مومبيشورا*	زمبابوي
السيدة مارتا سانتوس بايس*	البرتغال
السيدة ماريليا ساردنبرغ*	البرازيل

* تنتهي مدة العضوية في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧.

** تنتهي مدة العضوية في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٩.

حالة تقديم التقارير من الدول الأطراف بموجب المادة ٤٤ من اتفاقية حقوق الطفل حتى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥

التقارير الأولية المقرر تقديمها في عام ١٩٩٢

الرمز	تاريخ التقديم	الموعد المقرر	تاريخ بدء التنفيذ	الدولة الطرف
CRC/C/3/Add.5	١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢	١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢	١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	الاتحاد الروسي
CRC/C/3/Add.10	١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢	١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢	٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	كوادور
CRC/C/3/Add.26 و CRC/C/28/Add.1	٢ آب/أغسطس ١٩٩٥	٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢	٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠	اندونيسيا
CRC/C/3/Add.22	٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٣	١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢	٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠	أوروغواي
CRC/C/3/Add.13	٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣	٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢	١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	أوغندا
CRC/C/3/Add.30	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٤	١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢	٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠	باراغواي
		٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢	١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠	باكستان
		٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢	٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠	البرازيل
		١٧ آب/أغسطس ١٩٩٤	٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠	البرتغال
		١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥	٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠	بربادوس
		١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥	٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	بلير
		١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥	٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	بنغلاديش
		١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥	٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	بنن
		١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥	٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	بوتان
		٧ تموز/يوليه ١٩٩٣	٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	بوركينافاسو
		١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥	١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠	بوروندي

التقارير الأولية المقرر تقديمها في عام ١٩٩٧ (تابع)

الرمز	تاريخ التقديم	الموعد المقرر	تاريخ بدء التنفيذ	الدولة الطرف
CRC/C/3/Add.2	١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢	١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢	٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	بوليفيا
CRC/C/3/Add.7	٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢	٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢	٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠	بيرو
CRC/C/3/Add.24 و	١٢ شباط/فبراير ١٩٩٢	٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢	٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠	بيلاروس
CRC/C/3/Add.14	١٢ شباط/فبراير ١٩٩٢	٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢	١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠	تشاد
CRC/C/3/Add.16	١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٣	١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢	٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	توغو
CRC/C/3/Add.35	٢٣ أيار/مايو ١٩٩٥	٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢	٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠	جمهورية كوريبا الديمقراطية الشعبية
CRC/C/3/Add.9 و Add.28	٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢	١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢	٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	رومانيا
CRC/C/3/Add.31	١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤	٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢	٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠	زائير
CRC/C/3/Add.3	٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢	٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢	٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠	زمبابوي
CRC/C/3/Add.20 و	٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢	١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢	١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠	سانت كيتس ونيفيس
CRC/C/3/Add.1	٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢	١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢	٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	السلفادور
CRC/C/3/Add.18	٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣	١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢	٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	السنگال
		١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢	٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	السودان
		١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢	٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	السويد
		١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢	٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	سيراليون
		٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢	٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠	سيشيل
		١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢	١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	شيلي
		٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢	٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	غامبيا

التقارير الأولية المقرر تقديمها في عام ١٩٩٧ (تابع)

الرمز	تاريخ التقديم	الموعد المقرر	تاريخ بدء التنفيذ	الدولة الطرف
CRC/C/3/Add.33	١٩٩٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥	١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧	١٩٩٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ١٩٩٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠	غانا غرينادا غواتيمالا غينيا غينيا بيساو فرنسا الفلبيين فنزويلا فييت نام
CRC/C/3/Add.15	١٩٩٣ نيسان/أبريل ١٩٩٣	١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧	١٩٩٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	
CRC/C/3/Add.23	٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣	٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧	١٩٩٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ١٩٩٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	
CRC/C/3/Add.4	٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧	١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧	١٩٩٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠	
CRC/C/3/Add.21 و		١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧	١٩٩٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	
CRC/C/3/Add.27	٢ آذار/مارس ١٩٩٤	١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧	١٩٩٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	الكرسي الرسولي
CRC/C/3/Add.8	٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧	٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧	١٩٩٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ١٩٩٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	كوستاريكا كينيا مالطة مالي مصر
CRC/C/3/Add.6	٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧	٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧	١٩٩٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠	المكسيك
CRC/C/3/Add.11	١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧	١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧	١٩٩٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠	منغوليا
CRC/C/3/Add.32	٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤	١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧	١٩٩٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ١٩٩٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	موريشيوس
CRC/C/3/Add.12	٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧	٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧	١٩٩٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠	ناميبيا
CRC/C/3/Add.34	١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤	١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧	١٩٩٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠	نيبال
CRC/C/3/Add.29	٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤	٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧	١٩٩٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠	النيجر
(سيعاد النظر فيها)				
CRC/C/3/Add.25	١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤	٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧	١٩٩٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠	نيكاراغوا
CRC/C/3/Add.17	١١ أيار/مايو ١٩٩٣	٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧	١٩٩٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	هندوراس

التقارير الأولية المقرر تقديمها في ١٩٩٣

الرمز	تاريخ التقديم	الموعد المقرر	تاريخ بدء التنفيذ	الدولة الطرف
CRC/C/8/Add.27	١٠ آب/أغسطس ١٩٩٥	١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣	١٣ حزيران/يونيه ١٩٩١	اثيوبيا
CRC/C/8/Add.2	١٧ آذار/مارس ١٩٩٣	٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣	٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩١	الأرجنتين
				الأردن
CRC/C/8/Add.4	٢٥ أيار/مايو ١٩٩٣	٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣	٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩١	اسبانيا
CRC/C/8/Add.6	١٠ آب/أغسطس ١٩٩٣	٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣	٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١	استراليا
		١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣	١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩١	استونيا
		١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣	٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١	اسرائيل
		١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣	٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١	أنغولا
		٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣	٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١	أوكرانيا
CRC/C/8/Add.10/Rev.1	١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣	٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣	٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١	إيطاليا
CRC/C/8/Add.18	١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤	٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣	٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١	بلغاريا
CRC/C/8/Add.29	٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥	٢ تموز/يوليه ١٩٩٣	٣ تموز/يوليه ١٩٩١	بنما
CRC/C/8/Add.28	١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥	١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣	١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١	بولندا
CRC/C/8/Add.11	١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤	٦ تموز/يوليه ١٩٩٣	٧ تموز/يوليه ١٩٩١	جامايكا
CRC/C/8/Add.12	٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤	١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣	١٣ حزيران/يونيه ١٩٩١	جزر البهاما
		٢١ آذار/مارس ١٩٩٣	٢٢ آذار/مارس ١٩٩١	جمهورية تنزانيا المتحدة
CRC/C/8/Add.14	٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤	٩ تموز/يوليه ١٩٩٣	١٠ تموز/يوليه ١٩٩١	الجمهورية الدومينيكية
(سيعاد النظر فيها)				جمهورية كوريا
CRC/C/8/Add.21	١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤	١٠ تموز/يوليه ١٩٩٣	١١ تموز/يوليه ١٩٩١	جمهورية كوريتا الشعبية
		١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣	٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١	الديمقراطية الشعبية
		٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣	٧ حزيران/يونيه ١٩٩١	جمهورية مقدونيا
		١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣	١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١	اليوغوسلافية السابقة

التقارير الأولية المقرر تقديمها في عام ١٩٩٣ (تابع)

<u>الرمز</u>	<u>تاريخ التقديم</u>	<u>الموعد المقرر</u>	<u>تاريخ بدء التنفيذ</u>	<u>الدولة الطرف</u>
CRC/C/8/Add.8	١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣	٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣	٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١	جيبوتي
CRC/C/8/Add.1	٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢	١١ نيسان/أبريل ١٩٩٣	١٢ نيسان/أبريل ١٩٩١	الدانمرك
CRC/C/8/Add.13	٢٣ آذار/مارس ١٩٩٤	٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣	٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١	دومينيكا
CRC/C/8/Add.25	٢٩ أيار/مايو ١٩٩٥	١٠ آب/أغسطس ١٩٩٣	١١ آب/أغسطس ١٩٩١	رواندا
CRC/C/8/Add.22	١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤	١٩ تموز/يوليه ١٩٩٣	٢٠ تموز/يوليه ١٩٩١	سان تومي وبرنسيبي
CRC/C/8/Add.24	٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤	٨ آذار/مارس ١٩٩٣	٩ آذار/مارس ١٩٩١	سان مارينو
CRC/C/8/Add.19	٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤	٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣	٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١	سري لانكا
CRC/C/8/Add.30	٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥	١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣	٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١	سلوفينيا
CRC/C/8/Add.3	١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٣	٥ آذار/مارس ١٩٩٣	٦ آذار/مارس ١٩٩١	غيانا
CRC/C/8/Add.23	٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤	٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٣	٢٧ شباط/فبراير ١٩٩١	فنلندا
CRC/C/8/Add.5	٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٣	١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣	٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١	قبرص
CRC/C/8/Add.15	٦ تموز/يوليه ١٩٩٤	١٧ أيار/مايو ١٩٩٣	١٨ نيسان/أبريل ١٩٩١	كرواتيا
(سيعاد النظر فيها)		٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣	١ شباط/فبراير ١٩٩١	كوبا
CRC/C/8/Add.9	١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥	١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣	١٥ حزيران/يونيه ١٩٩١	كوت ديفوار
CRC/C/8/Add.7	٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٣	٦ شباط/فبراير ١٩٩٣	٧ شباط/فبراير ١٩٩١	كولومبيا
		١٧ أيار/مايو ١٩٩٣	١٨ نيسان/أبريل ١٩٩١	الكويت
		٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣	١ شباط/فبراير ١٩٩١	لبنان
		١٧ أيار/مايو ١٩٩٣	١٨ نيسان/أبريل ١٩٩١	مدغشقر
		٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣	١ شباط/فبراير ١٩٩١	ملاوي
		١٧ آذار/مارس ١٩٩٣	١٣ آذار/مارس ١٩٩١	ملديف
		١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣	١٥ حزيران/يونيه ١٩٩١	موريتانيا
		١٣ آب/أغسطس ١٩٩٣	١٤ آب/أغسطس ١٩٩١	ميانمار
		٦ شباط/فبراير ١٩٩٣	٧ شباط/فبراير ١٩٩١	النرويج

التقارير الأولية المقرر تقديمها في عام ١٩٩٣ (تابع)

<u>الرمز</u>	<u>تاريخ التقديم</u>	<u>الموعد المقرر</u>	<u>تاريخ بدء التنفيذ</u>	<u>الدولة الطرف</u>
CRC/C/8/Add.26	١٩٩٥ تموز/يوليه ١٩	١٨ أيار/مايو ١٩٩٣	١٩٩١ أيار/مايو ١٩	نيجيريا
CRC/C/8/Add.20	١٩٩٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٤	٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣	٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١	هنداريا
CRC/C/8/Add.16	١٩٩٤ سبتمبر/أيلول ٢١	٣٠ أيار/مايو ١٩٩٣	٣١ أيار/مايو ١٩٩١	اليمن
		١ شباط/فبراير ١٩٩٣	٢ شباط/فبراير ١٩٩١	يوغوسلافيا

التقارير الأولية المقرر تقديمها في عام ١٩٩٤

CRC/C/8/Add.8	١٩٩٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٩	١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤	١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢	أذربيجان
CRC/C/11/Add.5	١٩٩٤ آب/أغسطس ٣٠	٢٧ آذار/مارس ١٩٩٤	٢٨ آذار/مارس ١٩٩٢	ألبانيا
CRC/C/11/Add.6	١٩٩٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٣٠	٤ أيار/مايو ١٩٩٤	٥ نيسان/أبريل ١٩٩٢	ألمانيا
CRC/C/11/Add.4	١٩٩٤ تموز/يوليه ١٢	٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤	٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢	أيرلندا
		١٩٩٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٦	٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢	آيسلندا
		١٤ آذار/مارس ١٩٩٤	١٤ آذار/مارس ١٩٩٢	البحرين
		١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤	١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢	بلجيكا
		٥ آذار/مارس ١٩٩٤	٦ آذار/مارس ١٩٩٢	البوسنة والهرسك
		٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤	٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٢	تايلند
		٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤	٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢	ترينيداد وتوباغو
CRC/C/11/Add.2	١٩٩٤ أيار/مايو ١٦	٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٤	٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٢	تونس
		٢٣ أيار/مايو ١٩٩٤	٢٣ أيار/مايو ١٩٩٢	جمهورية أفريقيا الوسطى
		٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤	١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣	الجمهورية التشيكية
		٣ تموز/يوليه ١٩٩٤	٤ تموز/يوليه ١٩٩٢	الرأس الأخضر

التقارير الأولية المقرر تقديمها في عام ١٩٩٤ (تابع)

<u>الرمز</u>	<u>تاريخ التقديم</u>	<u>الموعد المقرر</u>	<u>تاريخ بدء النفاذ</u>	<u>الدولة الطرف</u>
CRC/C/11/Add.7	٢٧ آذار/مارس ١٩٩٥	٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤ ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٤	٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ١ نيسان/أبريل ١٩٩٢ ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٢	زامبيا سلوفاكيا الصين غينيا الاستوائية كمبوديا كندا لاتفيا ليتوانيا ليسوتو المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية النمسا
CRC/C/11/Add.3	١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤	١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ ١٣ أيار/مايو ١٩٩٤ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٤ ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤	١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٢ ١ آذار/مارس ١٩٩٢ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٢	
CRC/C/11/Add.1	١٥ آذار/مارس ١٩٩٤	١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤	١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢	

التقارير الأولية المقرر تقديمها في عام ١٩٩٥

CRC/C/8/Add.4	١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥	٥ آب/أغسطس ١٩٩٥ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ ١٥ أيار/مايو ١٩٩٥ ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٥	٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٣ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ ١٦ أيار/مايو ١٩٩٣ ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٣ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣	أرمينيا أنتيغوا وبربودا بابوا غينيا الجديدة تركمانستان الجزائر جزر القمر جزر مارشال الجمهورية العربية الليبية الجمهورية العربية
CRC/C/8/Add.2	٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥	١٤ أيار/مايو ١٩٩٥ ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٥	١٥ أيار/مايو ١٩٩٣ ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٣	

التقارير الأولية المقرر تقديمها في عام ١٩٩٥ (تابع)

<u>الرمز</u>	<u>تاريخ التقديم</u>	<u>الموعد المقرر</u>	<u>تاريخ بدء التنفيذ</u>	<u>الدولة الطرف</u>
		٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٥	٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٣	جمهورية مولدوفا
		٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥	٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣	سان فنسنت وجزر غرينادين
		١٥ تموز/يوليه ١٩٩٥	١٦ تموز/يوليه ١٩٩٣	سانت لوسيا
		٣١ آذار/مارس ١٩٩٥	٣١ آذار/مارس ١٩٩٣	سورينام
		٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥	٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣	طاجيكستان
		٥ آب/أغسطس ١٩٩٥	٦ آب/أغسطس ١٩٩٣	فانواتو
		١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥	١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣	فيجي
		٩ شباط/فبراير ١٩٩٥	١٠ شباط/فبراير ١٩٩٣	الكاميرون
		١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥	١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣	الكونغو
		٣ تموز/يوليه ١٩٩٥	٤ تموز/يوليه ١٩٩٣	ليبيريا
CRC/C/8/Add.1	٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٥	٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥	٢١ تموز/يوليه ١٩٩٣	المغرب
		٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥	٢١ تموز/يوليه ١٩٩٣	موناكو
CRC/C/8/Add.3	٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥	٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥	٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣	ميكرونيزيا (ولايات-المتحدة)
		٥ أيار/مايو ١٩٩٥	٦ أيار/مايو ١٩٩٣	نيوزيلندا
		١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥	١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣	الهند
		٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥	١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣	اليونان
		٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦	٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤	أفغانستان
		١٠ آذار/مارس ١٩٩٦	١١ آذار/مارس ١٩٩٤	غابون
		٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦	٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤	لكسمبرغ
		٢١ أيار/مايو ١٩٩٦	٢٢ أيار/مايو ١٩٩٤	اليابان
		٢٥ أيار/مايو ١٩٩٦	٢٦ أيار/مايو ١٩٩٤	موزامبيق

التقارير الأولية المقرر تقديمها في عام ١٩٩٦

التقارير الأولية المقرر تقديمها في ١٩٩٦ (تابع)

<u>الرمز</u>	<u>تاريخ التقديم</u>	<u>الموعد المقرر</u>	<u>الدولة الطرف</u>
	١ تموز/يوليه ١٩٩٦	٢ تموز/يوليه ١٩٩٤	جورجيا
	١٤ تموز/يوليه ١٩٩٦	١٥ تموز/يوليه ١٩٩٤	العراق
	٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٦	٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤	أوزبكستان
	١١ آب/أغسطس ١٩٩٦	١٢ آب/أغسطس ١٩٩٤	إيران (جمهورية-الاسلامية)
	٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٦	٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤	ناورو
	١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦	٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤	أريتريا
	١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦	١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤	كازاخستان
	٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦	٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤	قبرغيزستان
	٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦	٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤	ساموا

التقارير الأولية المقرر تقديمها في ١٩٩٧

٦ آذار/مارس ١٩٩٧	٧ آذار/مارس ١٩٩٥	هولندا
١٨ آذار/مارس ١٩٩٧	١٩ آذار/مارس ١٩٩٥	ماليزيا
١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٧	١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥	بوتسوانا
٢ أيار/مايو ١٩٩٧	٣ أيار/مايو ١٩٩٥	قطر
٣ أيار/مايو ١٩٩٧	٤ أيار/مايو ١٩٩٥	تركيا
٩ أيار/مايو ١٩٩٧	١٠ أيار/مايو ١٩٩٥	جزر سليمان
٧ تموز/يوليه ١٩٩٧	٨ تموز/يوليه ١٩٩٥	هايتي
١٥ تموز/يوليه ١٩٩٧	١٦ تموز/يوليه ١٩٩٥	جنوب أفرريقي
٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧	٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥	بالاو
٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧	٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥	سوازيلند
٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧	٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥	توفالو
٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧	٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥	سنغافورة
٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧	٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥	تونغا

المرفق الرابعقائمة بالتقارير الأولية التي نظرت فيها اللجنة
حتى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥

<u>الملاحظات التي اعتمدها اللجنة</u>	<u>تقارير الدول الأطراف</u>	
		الدورة الثالثة (كانون الثاني/يناير ١٩٩٣)
CRC/C/15/Add.1	CRC/C/3/Add.2	بوليفيا
CRC/C/15/Add.2	CRC/C/3/Add.1	السويد
CRC/C/15/Add.3	CRC/C/3/Add.4 & 21	فييت نام
CRC/C/15/Add.4	CRC/C/3/Add.5	الاتحاد الروسي
CRC/C/15/Add.5	CRC/C/3/Add.6	مصر
CRC/C/15/Add.6 (preliminary)	CRC/C/3/Add.3	السودان
		الدورة الرابعة (أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣)
CRC/C/15/Add.7 (preliminary)	CRC/C/3/Add.10	اندونيسيا
CRC/C/15/Add.8	CRC/C/3/Add.7	بيرو
CRC/C/15/Add.9	CRC/C/3/Add.9 & 28	السلفادور
CRC/C/15/Add.10	CRC/C/3/Add.3 & 20	السودان
CRC/C/15/Add.11	CRC/C/3/Add.8	كوستاريكا
CRC/C/15/Add.12 (preliminary)	CRC/C/8/Add.1	رواندا
		الدورة الخامسة (كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)
CRC/C/15/Add.13	CRC/C/3/Add.11	المكسيك
CRC/C/15/Add.14	CRC/C/3/Add.12	ناميبيا
CRC/C/15/Add.15 (preliminary)	CRC/C/8/Add.3	كولومبيا
CRC/C/15/Add.16	CRC/C/3/Add.16	رومانيا
CRC/C/15/Add.17	CRC/C/3/Add.14	بيلاروس

تقارير الدول الأطراف الملاحظات التي اعتمدها اللجنة

الدورة السادسة
(نيسان/أبريل ١٩٩٤)

CRC/C/15/Add.18	CRC/C/3/Add.13	باكستان
CRC/C/15/Add.19	CRC/C/3/Add.19	بوركينافاسو
CRC/C/15/Add.20	CRC/C/3/Add.15	فرنسا
CRC/C/15/Add.21	CRC/C/8/Add.4	الأردن
CRC/C/15/Add.22	CRC/C/3/Add.18	شيلي
CRC/C/15/Add.23	CRC/C/8/Add.7	النرويج

الدورة السابعة
(أيلول/سبتمبر - تشرين
الأول/أكتوبر ١٩٩٤)

CRC/C/15/Add.24	CRC/C/3/Add.17	هندوراس
CRC/C/15/Add.25	CRC/C/3/Add.10 & 26	اندونيسيا
CRC/C/15/Add.26	CRC/C/8/Add.5	مدغشقر
CRC/C/15/Add.27 (preliminary)	CRC/C/3/Add.22	باراغواي
CRC/C/15/Add.28	CRC/C/8/Add.6	اسبانيا
CRC/C/15/Add.35 (adopted at the eighth session)	CRC/C/8/Add.2 & 17	الأرجنتين

الدورة الثامنة
(كانون الثاني/يناير ١٩٩٥)

CRC/C/15/Add.29	CRC/C/3/Add.23	الفلبين
CRC/C/15/Add.30	CRC/C/8/Add.3	كولومبيا
CRC/C/15/Add.31	CRC/C/8/Add.11	بولندا
CRC/C/15/Add.32	CRC/C/8/Add.12	جامايكا
CRC/C/15/Add.33	CRC/C/8/Add.8	الدانمرك

<u>الملاحظات التي اعتمدها اللجنة</u>	<u>تقارير الدول الأطراف</u>	
CRC/C/15/Add.34	CRC/C/11/Add.1	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
		الدورة التاسعة (أيار/مايو - حزيران/يونيه ١٩٩٥)
CRC/C/15/Add.36	CRC/C/3/Add.25	نيكاراغوا
CRC/C/15/Add.37	CRC/C/11/Add.3	كندا
CRC/C/15/Add.39	CRC/C/11/Add.2	تونس
CRC/C/15/Add.40	CRC/C/8/Add.13	سري لانكا
		الدورة العاشرة (تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥)
CRC/C/15/Add.41	CRC/C/8/Add.18	إيطاليا
CRC/C/15/Add.42	CRC/C/8/Add.10/Rev.1	أوكرانيا
CRC/C/15/Add.43	CRC/C/11/Add.5	ألمانيا
CRC/C/15/Add.44	CRC/C/3/Add.31	السنغال
CRC/C/15/Add.45	CRC/C/3/Add.30	البرتغال
CRC/C/15/Add.46	CRC/C/3/Add.27	الكرسي الرسولي

المرفق الخامس

قائمة مؤقتة بالتقارير الأولية المقرر النظر فيها في
دورتي اللجنة الحادية عشرة والثانية عشرة

الدورة الحادية عشرة

(٨ - ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)

تقرير الدولة الطرف

CRC/C/8/Add.19	كرواتيا
CRC/C/8/Add.22	فنلندا
CRC/C/11/Add.6	آيسلندا
CRC/C/8/Add.21	جمهورية كوريا
CRC/C/8/Add.20	اليمن
CRC/C/8/Add.16	جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية
CRC/C/3/Add.32	منغوليا

الدورة الثانية عشرة

(٢٠ أيار/مايو - ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦)

CRC/C/8/Add.23	لبنان
CRC/C/8/Add.24	قبرص
CRC/C/3/Add.33	غواتيمالا
CRC/C/11/Add.7	الصين
CRC/C/3/Add.34	نيبال
CRC/C/3/Add.35	زمبابوي
CRC/C/8/Add.25	سلو فينيا

المرفق السادسمناقشة عامة بشأن إقامة العدل للأحداث ١٣ تشرين
الثاني/نوفمبر ١٩٩٥: قائمة بالوثائق المقدمة١ - من الحكوماتالنمسا

Austrian Federal Ministry for Youth and Family,

"Children in trouble". United Nations Expert Group Meeting, Vienna, Austria, 30 October - 4 November 1994;

"Human rights in juvenile justice: towards an integrated international strategy".

جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

"Implementation of juvenile justice", by Ms. E. Andreevska, Adviser to the Ministry of Foreign Affairs.

٢ - من أجهزة الأمم المتحدةصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة

Emilio Garcia Mendez, Regional Adviser on Child Rights, Unicef Regional Office for Latin America and the Caribbean, "Adolescents in conflict with criminal law: citizen security and basic rights".

٣ - من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والخبراء المستقلينمركز حقوق الطفل التابع لجامعة غانت

Eugen Verhellen and Geert Cappelaere, "United Nations Guidelines for the Prevention of Juvenile Delinquency: prevention of juvenile delinquency or promotion of a society which respects children too?".

الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال

West Bank Legal Aid Program, "Juvenile Justice in Israeli occupied West Bank.

Lessons of the joint project of DCI-Palestine and DCI-Israel".

"Un réseau international sur la justice des mineurs. De la création des normes à la mise en oeuvre".

مكتب الاتحاد الأوروبي للشؤون الانسانية

Peter Newell, "Physical punishment of children in the juvenile justice system";

"Juvenile justice: using the UN Convention to audit juvenile justice systems and related services".

مشروع حقوق الطفل التابع لهيئة رصد حقوق الانسان

Lois Whitman,

"United States: children in confinement in Louisiana"

المكتب الكاثوليكي الدولي لرعاية الطفولة

Project "Children in prison" in Africa;

Project on community-based alternatives to imprisoning children in central and north-eastern Brazil;

"Liberar la esperanza. Niñas y niños privados de libertad en América Latina".

اللجنة الدولية للصليب الأحمر

"Administration of juvenile justice"

الاتحاد الياباني لرابطات المحامين

A report from the Japan Federation of Bar Associations to the General Discussion of the Committee on the Rights of the Child;

A report to the Eighth United Nations Congress on Crime Prevention: "Japan's juvenile justice system: an overview";

A report on the application and practice in Japan of the International Covenant on Civil and Political Rights;

A report from the Japan Federation of Bar Associations to the Ninth United Nations Congress on the Prevention of Crime and the Treatment of Offenders.

العدالة

Submissions to the Convention on the Rights of the Child.

مكتب المملكة المتحدة الوطني لرعاية الطفولة

Submission to the General Discussion day on the administration of juvenile justice;

"Safe to let out? The current and future use of secure accommodation for children and young people".

لجنة المحامين للدفاع عن حقوق الانسان للطفل، جنوب افريقيا

Ann Skelton, "Developing a juvenile justice system for South Africa: international instruments and restorative justice".

دان أو دونيل

"The arrest and detention of street children under the Convention on the Rights of the Child".

المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب (OMCT/SOS-Torture)

"Les enfants en conflit avec la loi".

رادابارنن

Tim O'Flynn, "Summary of findings re juvenile justice in Sri Lanka, India and Nepal".

صندوق المملكة المتحدة لإنقاذ الأطفال

John Parry Williams et al., "The administration of juvenile justice; a discussion paper".

Petrus Trevi, Department of Social Welfare, Ghana, "Report on the re-establishment of probation services and community supervision for juveniles in Ghana, 1992-1995".

أرض الإنسان

Bal Sakha, "Programme for the protection of children's rights, Patna, Bihar, India";

"The juvenile justice system in India".

المرفق السابع

قائمة بالوثائق الصادرة للدورة العاشرة للجنة

التحفظات والاعلانات والاعتراضات المتعلقة باتفاقية حقوق الطفل	CRC/C/2/Rev.4
التقرير الأولي للكرسي الرسولي	CRC/C/3/Add.27
التقرير الأولي للبرتغال	CRC/C/3/Add.30
التقرير الأولي لأوكرانيا	CRC/C/8/Add.10/Rev.1
التقرير الأولي لإيطاليا	CRC/C/8/Add.18
التقرير الأولي لجمهورية ألمانيا الاتحادية	CRC/C/11/Add.5
الملاحظات الختامية لإيطاليا	CRC/C/15/Add.41
الملاحظات الختامية لأوكرانيا	CRC/C/15/Add.42
الملاحظات الختامية لألمانيا	CRC/C/15/Add.43
الملاحظات الختامية للسنغال	CRC/C/15/Add.44
الملاحظات الختامية للبرتغال	CRC/C/15/Add.45
الملاحظات الختامية للكرسي الرسولي	CRC/C/15/Add.46
مجموعة الاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدها اللجنة	CRC/C/19/Rev.5
مذكرة من الأمين العام عن متابعة النظر في التقارير	CRC/C/27/Rev.3
مذكرة من الأمين العام عن المجالات التي حددتها اللجنة للمساعدة التقنية	CRC/C/40/Rev.1
مذكرة من الأمين العام عن الدول الأطراف في الاتفاقية وحالة تقديم التقارير	CRC/C/44
جدول الأعمال المؤقت وشروحه	CRC/C/45
المحاضر الموجزة للدورة العاشرة	CRC/C/SR.234-259

- - - - -